

سلسلة مؤلفات عبد المحسن بن عبد الله الزامل (٦)

الاحكام الضمنية

عن فتح ابن حجر

(استدراكات وتنبيهات على مواضع من فتح الباري
للموافظ ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللهُ)

تأليف الفقير إلى عفو ربه

عبد المحسن بن عبد الله الزامل

الجزء الأول

طبع بإشراف اللجنة العلمية لمؤلفات الفقير إلى عفو ربه
عبد المحسن بن عبد الله الزامل

دار ابن الجوزي

إِذَا حَتَمَ الْمَضِيقَ
عَنْ فَتْحِ ابْنِ حَجَرٍ

حقوق الطبع محفوظة الطبعة الأولى

١٤٣١هـ

حقوق الطبع محفوظة © ١٤٣١هـ، لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.



دار ابن الجوزي
للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية: الدمام - طريق الملك فهد - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣، ص ب: ٢٩٨٢ -
الرمز البريدي: ٣١٤٦١ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠ - الرياض - تليفاكس: ٢١٠٧٢٢٨ - جوال: ٥٠٣٨٥٧٩٨٨ -
الإحساء - ت: ٥٨٨٣١٢٢ - جلة - ت: ٦٣٤١٩٧٣ - ٦٨١٣٧٠٦ - بيروت - هاتف: ٠٣/٨٦٩٦٠٠ -
فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١ - القاهرة - ج.م.ع - محمول: ٠١٠٦٨٢٣٧٨٣ - تليفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠ -
البريد الإلكتروني: aljawzi@hotmail.com - www.aljawzi.com

إنا حذر الضمير

عن فتح ابن حجر

(استدراكات وتنبيهات على مواضع من فتح الباري
للمحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله)

تأليف الفقير إلى عفوريته

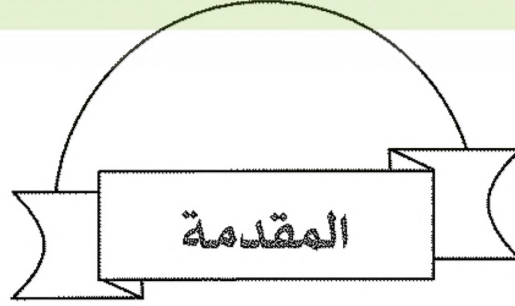
عبد المحسن بن عبد الله الزامل

الجزء الأول

طبع بإشراف اللجنة العلمية لمؤلفات الفقير إلى عفوريته
عبد المحسن بن عبد الله الزامل

دار ابن الجوزي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

فإن كتاب فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني رحمته الله من أعظم كتب الإسلام خاصة في باب شروح الأحاديث، وهو من أفضل وأحسن تصانيف الحافظ، ولا يزال أهل العلم ينهلون من هذا الكتاب، لما حوى من العلوم الكثيرة في فنون العلم المختلفة، وهو كغيره من كتب أهل العلم لا بد أن يعرفه شيء من النقص وهذا أمر ظاهر، وقد كان يمرُّ بي أثناء الاطلاع بعض من ذلك، خاصة في عزوه للأخبار وهي بالنسبة للكتاب مواضع يسيرة، فأحببت أن أجمع لنفسي وللمن أحب ذلك من إخواني بعض ما تيسر منها مما ظهر لي وهمه، ثم بدا لي إتماماً للفائدة مناقشته في بعض المباحث التي يوردها والتي تبين لي أنها خلاف التحقيق، ولا أعني المسائل الاجتهادية المحتملة للترجيح، فإن هذه يسع المخالف ما ظهر له فيها .

ثم إن هذه الاستدراكات فيما يعزوه الحافظ رحمته الله من الأخبار قسم منها تبين لي وهمه فيها بادئ ذي بدء . وقسم آخر يغلب على ظني وهمه فيها، أو وقع له اشتباه فيه . فكان لا بد من البحث حتى يتبين صواب هذا الظن أو خطؤه، فما ظهر لي خطؤه فيه أثبتته، وما سوى هذين القسمين لا أكاد أبحث في عزوه إلا في الشيء النادر .

وهناك مواضع من كلام الحافظ أحببت التحقق منها، لكن لم يتيسر لي استقصاء البحث فيها، وسوف أذكر بعض هذه المواضع لمن يتيسر له البحث عنها من أهل العلم وطلابه.

ثم ليعلم أن هذه الاستدراكات على الجزء الأول من فتح الباري الطبعة السلفية، سائلاً الله أن يعينني على إتمام هذا العمل في بقية أجزاء الكتاب بمنه وكرمه آمين، وهذا جهد من مقل، فمن وجد خلافاً فليسد الخلل.

أسأل الله سبحانه التوفيق والسداد لي ولعموم إخواني المسلمين فيما نأتي ونذر، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم آمين إنه جواد كريم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكتبه الفقير إلى عفو ربه

عبد المحسن بن عبد الله الزامل

وأما المواضع التي أشرت إليها في المقدمة فهي كالآتي:

الأول: قال الحافظ رحمته الله (١/١٤٢):

(وقد وقع نظيره في الذي سأل عن الساعة وأقيمت الصلاة، فلما فرغ من الصلاة قال: «أين السائل؟» فأجابه. أخرجاه). اهـ.

الحديث الذي في الصحيحين البخاري برقم (٦٤٢)، ومسلم برقم (٨٣٣) عن أنس رضي الله عنه أنه قال: (أقيمت الصلاة والنبي ﷺ يُناجي رجلاً في جانب المسجد)، يُنظر هل ورد فيهما أنه سأل عن الساعة وقد أقيمت الصلاة؟

الثاني: قال الحافظ رحمته الله (١/٢١٦):

(ووقع في المسند عنه: «حفظت ثلاثة أجربة، بثت منها جرابين»). اهـ.

ينظر هل أخرجه في المسند؟

الثالث: قال الحافظ رحمته الله (١/٢٤٧):

(وللحكيم الترمذي بسند صحيح: «فرايته في كنيف»). اهـ.

ينظر أين رواه الحكيم الترمذي، وهل رواه غيره، ومدى صحة الحكم للإسناد بالصحة؟

الرابع: قال الحافظ رحمته الله (١/٣٠٤):

(وفي مسند أحمد عن ابن عباس أن المقوقس أهدى للنبي ﷺ قدحاً من زجاج، لكن في إسناده مقال). اهـ.

ينظر أين هو في المسند؟ وقد رواه ابن سعد في الطبقات (١/٤٨٥)

من طريق مندل عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن عبيد الله بن

عبد الله بن عتبة قال: أهدى المقوقس إلى رسول الله ﷺ قدح زجاج كان يشرب فيه. ورواه من طريق مندل عن ابن جريج عن عطاء قال: كان لرسول الله ﷺ قدح زجاج كان يشرب فيه. اهـ. وهما مرسلان ضعيفان من طريق مندل بن علي وهو ضعيف، وفي الأول محمد بن إسحاق، والثاني ابن جريج وكلاهما مدلس، وهاتان علتان يضاف إليهما علة الإرسال في كل منهما. وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد بلفظ: (قدح من قوارير)، وقال: (رواه البزار وفيه مندل بن علي وقد وثق وفيه ضعف) (١٥٣/٤).

الخامس: قال الحافظ رحمه الله (٣١٩/١):

(وروى النسائي في حديث أبي رافع بسند ضعيف أن الذي أتاه بالجريدة بلال، ولفظه: «كنا مع النبي ﷺ في جنازة إذ سمع شيئاً في قبر فقال لبلال: اتني بجريدة خضراء» الحديث). اهـ.

ينظر أين موضعه؟ فلم أجده عند النسائي في الصغرى، لكن عند النسائي في الصغرى برقم (٨٦٢)، والكبرى برقم (٩٣٥) عن أبي رافع حديث في المعنى، وليس فيه ذكر بلال ولا الجريدة، وهو الذي ذكره في تحفة الأشراف برقم (١٢٠٢٨)، ولم أره باللفظ الذي ذكره الحافظ رحمه الله، وقد ذكر في مجمع الزوائد (٥٣/٣) حديثاً لأبي رافع في معنى هذا الحديث، وقال: (رواه البزار والطبراني في الكبير وفيه من لم أعرفه). اهـ.

السادس: قال الحافظ رحمه الله (٣٦٤/١):

(ويؤيد كون الفرق ثلاثة أصح ما رواه ابن حبان من طريق عطاء عن عائشة بلفظ: «قدر ستة أقساط»). اهـ.

ينظر أين ذكره ابن حبان؟ فلم أره فيه، وقد يكون ذكره في غير مظانه. والله أعلم.

كتاب بدء الوحي

■ عند باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ

■ قال الحافظ رحمه الله (١/٨):

● (وقد اعترض على المصنف لكونه لم يفتح الكتاب بخطبة تنبئ عن مقصوده مفتحة بالحمد والشهادة امتثالاً لقوله ﷺ: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع»، وقوله: «كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كاليد الجذماء». أخرجهما أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة). اهـ.

حديث: «كل أمر... إلخ، هو عند أبي داود بلفظ: «كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجزم» برقم (٤٨٤٠) وليس باللفظ الذي ذكره.

أما اللفظ الذي ذكره فهو عند ابن ماجه برقم (١٨٩٤)، وإنما نبهت على هذا لاختلاف المعنى؛ لأن رواية أبي داود أشمل وأعم من جهة العموم في كل كلام يبدأ به بخلاف رواية ابن ماجه فليس فيها هذا العموم، بل هي مقيدة بكل أمر ذي بال وهو ما له أهمية وشأن.

والحديث بلفظه من طريق قرة بن عبد الرحمن المعافري المصري، وقد ضعفه كبار أئمة الحديث حتى قال الإمام أحمد: (منكر الحديث جداً).

أما الحديث الثاني الذي ذكره فهو عند أبي داود بإسناد حسن من طريق عاصم بن كليب، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء» برقم (٤٨٤١).

عند حديث رقم (١):

■ قال الحافظ رحمته الله (١١/١):

• (ووهم من زعم أنه في الموطأ، مغترأً بتخريج الشيخين له والنسائي من طريق مالك). اهـ.

في هذا النفي نظر، فقد أخرجه مالك في الموطأ من رواية محمد بن الحسن برقم (٩٨٣).

عند حديث رقم (٢):

■ قال الحافظ رحمته الله (١٩/١):

• (وروى ابن سعد من طريق أبي سلمة الماجشون، أنه بلغه أن النبي ﷺ كان يقول: «كان الوحي يأتيني على نحوين: يأتيني به جبريل فيلقيه عليّ كما يلقي الرجل على الرجل، فذاك ينفلت مني، ويأتيني في بيتي مثل صوت الجرس حتى يخالط قلبي، فذاك الذي لا ينفلت مني» وهذا مرسل مع ثقة رجاله). اهـ.

فيه تنبيهان:

الأول: ما ذكره في الخبر بقوله: «ويأتيني في بيتي مثل صوت الجرس» الأظهر أنه تصحيف إما في الطبع أو من الحافظ من نقله أو من نسخته. قال ابن سعد (١٩٧/١): أخبرنا حجين بن المثنى، أخبرنا عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، عن عمه أنه بلغه. فذكره كما هنا إلا أنه قال في النحو الثاني: «ويأتيني في شيء مثل صوت الجرس»، وهذا هو الظاهر من جهة المعنى؛ لأنه يريد تمثيل الإتيان الثاني، وأنه شيء مثل صوت الجرس.

الثاني: قول الحافظ من طريق أبي سلمة الماجشون مخالف لسياق سنده عند ابن سعد كما تقدم؛ فإنه عنده من طريق عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة وكنيته أبو عبد الله، ويقال: أبو الأصبغ. عن عمه،

عند حدیث رقم (۳):

في هذه المواضع الثلاثة، وكلامه يدل على ثبوتها عنده، بل هو صريح في هذا الموضع؛ لأنه حسنها، ومجموع من نسبه إليهم أبو داود الطيالسي وأبو نعيم في «دلائل النبوة» والحاثر في مسنده، أما طريق أبي نعيم برقم (١٦٣) والحاثر برقم (٩٣٢) ففيها داود بن المحبر بمهمة وموحدة مشددة مفتوحة الثقفي البكراوي. قال الحافظ في «التقريب» برقم

أهداء من شبكة الألوكة
عند حديث رقم (٥):

■ قال الحافظ رحمه الله (٢٩/١):

● (قوله: «فقال ابن عباس: فأنا أحركهما» جملة معترضة بالفاء، وفائدة هذا زيادة البيان بالوصف على القول، وعبر في الأول بقوله: (كان يحركهما)، وفي الثاني: (برأيت)؛ لأن ابن عباس لم ير النبي ﷺ في تلك الحالة، لأن سورة القيامة مكية باتفاق، بل الظاهر أن نزول هذه الآيات كان في أول الأمر، وإلى هذا جنح البخاري في إirاده هذا الحديث في بدء الوحي، ولم يكن ابن عباس إذ ذاك وُلِدَ؛ لأنه وُلِدَ قبل الهجرة بثلاث سنين، لكن يجوز أن يكون النبي ﷺ أخبره بذلك بعد، أو بعض الصحابة أخبره أنه شاهد النبي ﷺ، والأول هو الصواب، فقد ثبت ذلك صريحاً في مسند أبي داود الطيالسي قال: حدثنا أبو عوانة بسنده). اهـ.

مراد الحافظ: أن النبي ﷺ أراه ذلك وحكى له كيف يفعل حين كان الوحي ينزل عليه قبل نزول هذه الآيات، يدل على ذلك أنه قال في تفسير سورة القيامة (٦٨٢/٨): (وقد ورد ذلك صريحاً عند أبي داود الطيالسي في مسنده عن أبي عوانة بسنده بلفظ: «قال ابن عباس: فأنا أحرك لك شفتي، كما رأيت رسول الله ﷺ». وأفادت هذه الرواية إبراز الضمير في رواية البخاري حيث قال فيها: «فأنا أحركهما»، ولم يتقدم للشفتين ذكر، فعلمنا أن ذلك من تصرف الرواة). اهـ.

وقد تتبعنا حديث ابن عباس في مسند الطيالسي فلم أراه ذكر الحديث إلا من طريق شيخه أبي عوانة الذي ذكره الحافظ، وليس فيه ما ذكره الحافظ، وهو قوله: «فأنا أحرك لك شفتي، كما رأيت رسول الله ﷺ».

والحديث عند الطيالسي برقم (٢٧٥٠)، وكذلك راجعت «منحة

قول الحافظ: «وله في حديث أنس رفعه... إلخ؛ أي وللترمذي؛ لأنه عطف على ما سبقه وهو قوله: (قد أخرج الترمذي) وهو المنسوب

إليه حديث سعد رضي الله عنه، وفي هذا العزو للترمذي نظر، بل الصواب أنه ليس عند الترمذي ولا أحد من أصحاب الكتب الستة، والحديث قد ذكره الحافظ في المطالب العالية في موضعين عند أبي يعلى الموصلي، فقال أبو يعلى: (حدثنا محمد بن إبراهيم الشامي العباداني، حدثنا سويد بن عبد العزيز، عن نوح بن ذكوان، عن أخيه أيوب، عن الحسن، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا أخبركم عن الأجود؟ الأجود الله تعالى، وأنا أجود ولد آدم، وأجودهم من بعدي رجلٌ علِمَ علماً فنشر علمه، يبعث يوم القيامة أمة وحده، ورجل جاهد بنفسه في سبيل الله حتى يقتل» برقم (٣٠٩٦). ثم ذكره في الموضع الآخر برقم (٣٨٠٣) بنفس الإسناد عند أبي يعلى إلا أنه اختصر المتن.

وهو في مسند أبي يعلى كما ذكره الحافظ في الموضع الأول برقم (٢٧٩٠)، ورواه ابن حبان في المجروحين في ترجمة أيوب بن ذكوان، (١٦٧/١ - ١٦٨) فقال: (أخبرناه مكحول، ثنا محمد بن هاشم البعلبكي، ثنا سويد به)، ثم ذكره في ترجمة محمد بن إبراهيم الشامي فقال: (أخبرناه أحمد بن علي بن المثنى، حدثنا محمد بن إبراهيم الشامي بعبادان)، ثم ساقه كما عند أبي يعلى سواء. وشيخه أحمد بن علي بن المثنى هو أبو يعلى، وهذا الخبر مداره على سويد بن عبد العزيز عن نوح بن ذكوان عن أخيه أيوب بن ذكوان، ونوح هذا قال أبو حاتم: ليس بشيء مجهول، نقله عنه الحافظ في «التهذيب» (٢٤٦/٤) وقال: قال ابن عدي أحاديثه غير محفوظة. وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً يجب التَّنَكُّبُ عن حديثه وحديث أخيه. وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي. وقال السَّاجِي: يُحَدِّثُ بِأَحَادِيثِ بَوَاطِيل. وقال الحاكم أبو عبد الله: يروي عن الحسن كل مُعْضَلَةٍ. وقال أبو سعيد النَّقَّاش: روى عن الحسن مناكير. وقال أبو نُعَيْم: روى عن الحسن المعضلات، وله صحيفة عن الحسن عن أنس لا شيء). اهـ.

وتبين من ترجمته هنا كما في «التهذيب» أن اقتصار الحافظ على قوله: (ضعيف) فيه نظر. «التقريب» برقم (٧٢٠٦)، والظاهر من حاله أنه متروك الرواية؛ لأنه مع شدة ضعفه مجهول كما قال أبو حاتم. وأخوه أيوب يكفي فيه قول البخاري: (منكر الحديث).

أما سويد بن عبد العزيز فقال في «التقريب» برقم (٢٦٩٢): (ضعيف)، والحديث ذكره ابن الجوزي في الموضوعات، (١/٢٣٠)، والسيوطي في اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، وساقه بسند ابن حبان المذكور قبل في ترجمة أيوب، ثم قال السيوطي (١/٢٠٦ - ٢٠٧): (قلت: أخرجه أبو يعلى في مسنده - والله أعلم -).

ورواه ابن عدي في الكامل في ترجمة أيوب بن ذكوان، ثم قال عقبه (١/٣٥٠): (أيوب بن ذكوان هذا له غير ما ذكرته من الحديث قليل، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه). وذكره ابن رجب في اللطائف فقال ص (٣٠٦): (وخرَّج ابن عدي بإسناد فيه ضعف) فذكره. فظهر بهذا أن في كلام الحافظ نظراً من جهتين: الأول: عزوه للترمذي.

الثاني: قوله: (وفي مسنده مقال)، فهذا يوهم أنه ضعف محتمل، وتبين أن ضعفه شديد، بل جعله بعضهم من الموضوعات، وقد ذكر الحديث الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/١٣) فقال: (رواه أبو يعلى وفيه سويد بن عبد العزيز وهو متروك الحديث). اهـ. وسكت عمن فوقه، وهو أشد ضعفاً منه كما تقدم، وبهذا يتم الوهم على الحافظ حيث لم يوافقه أحد على هذا العزو - والله أعلم -.

کتاب الایمان

عند حديث رقم (٩):

■ قال الحافظ رحمه الله (١/٥٣):

• (فائدة: في رواية مسلم من الزيادة: «أعلاها لا إله إلا الله، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق»). اهـ.

هذه الزيادة ليست بهذا اللفظ عند مسلم بل عنده بلفظ: «فأفضلها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق»، برقم (١٥٣)، وأقرب الألفاظ إلى هذا اللفظ الذي ذكره ما رواه ابن أبي شيبة برقم (٢٦٣٣٤) بلفظ: «أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق»، ثم ذكره ابن أبي شيبة مرة أخرى برقم (٣٠٤٠٧) بإسناده ومثنته سواء. وله ألفاظ أخرى منها عند أحمد (٣٧٩/٢): «الإيمان أربعة وستون باباً، أرفعها وأعلاها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق»، وعند الترمذي برقم (٢٦١٤): «وأرفعها قول: لا إله إلا الله»، وعند ابن أبي شيبة برقم (٢٥٣٣٠) بلفظ: «أعظمها لا إله إلا الله» وهذا اللفظ الذي ذكره الحافظ لفظ مشهور في الحديث، وإسناده صحيح، لكن ليس في الصحيح كما تقدم.

عند حديث رقم (١٤):

■ قال الحافظ رحمه الله (١/٥٨):

● (قوله: «من والده وولده» قدم الوالد للأكثرية؛ لأن كل أحد له والد من غير عكس، وفي رواية النسائي في حديث أنس تقديم الولد على الوالد، وذلك لمزيد الشفقة، ولم تختلف الروايات في ذلك في حديث أبي هريرة هذا، وهو من أفراد البخاري عن مسلم). اهـ.

فیه تنبیہاں :

الأول: قوله: (وفي رواية للنسائي...) إلخ، هذه الرواية قد أخرجها مسلم برقم (٤٤) من طريق شعبة قال: سمعت قتادة يحدث عن أنس. ومن هذا الطريق أخرجها النسائي، ففي اقتصار الحافظ على العزو للنسائي قصور، فعزوها لمسلم هو المتعين اصطلاحاً، ثم هذه الرواية عنده من طريق شعبة قال: سمعت قتادة. وقد أمن تدليس قتادة إذا كان من رواية شعبة.

الثاني: قوله: (ولم تختلف الروايات... إلخ) يريد ﷺ أن روايات حديث أبي هريرة اتفقت على تقديم الوالد على الولد في الحديث. وليس كما قال ﷺ فقد روى النسائي حديث أبي هريرة برقم (٥٠١٨) من طريق شعيب قال: حدثنا أبو الزناد مما حدثه عبد الرحمن بن هرمز مما ذكر أنه سمع أبا هريرة يحدث به عن رسول الله ﷺ قال: «والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده». وهو نفس الطريق الذي أخرجه البخاري، ويحتمل أن النسخة التي اطلع عليها في رواية النسائي فيها تقديم الوالد على الولد - والله أعلم -.

عند حدیث رقم (۱۸):

■ قال الحافظ رحمه الله (١/٦٥):

● قوله: «ومن أصابه من ذلك شيئاً فعوقب» زاد أحمد في روايته: «به». اهـ.

هذه الزيادة عند البخاري في كتاب مناقب الأنصار برقم (٣٨٩٢) وفي كتاب الحدود برقم (٦٧٨٤)، فكأنه لم يستحضرها عند البخاري؛ ولذا اقتصر على أحمد، وهو قصور في العزو، وهو وإن كان مقصوده زيادة أحمد في روايته له عن أبي اليمان الذي هو شيخ البخاري هنا، لكن العادة في مثل هذا أنه إذا كانت الزيادة عند البخاري التنبيه عليها، يدل عليه أنه قال بعد هذا مباشرة: (قوله: «كفارة»، زاد أحمد: «له»،

تنبيه: زيادة أحمد الأخيرة، وهي قوله: (له)، موجودة في هذا
الموضع الذي شرحه من هذه الطبعة، فيحتمل أنها زيادة من الطابع، أو
أنه غفل عنها.

■ قال الحافظ رحمه الله (١/٦٦):

● (وقال القاضي عياض: ذهب أكثر العلماء أن الحدود كفارات، واستدلوا بهذا الحديث، ومنهم من وقف لحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «لا أدري الحدود كفارة لأهلها أم لا»، لكن حديث عبادة أصح إسناداً، ويمكن - يعني: على طريق الجمع بينهما - أن يكون حديث أبي هريرة ورد أولاً قبل أن يعلمه الله، ثم أعلمه بعد ذلك. قلت: حديث أبي هريرة أخرجه الحاكم في المستدرک، والبزار من رواية معمر عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، وهو صحيح على شرط الشيخين. وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق عن معمر). اهـ.

حديث: «لا أدري الحدود كفارة لأهلها أم لا» ذكره في مجمع الزوائد (٢٦٥/٦)، واقتصر في العزو على البزار ولم يعزه إلى أحمد، وقد بحث عنه في المسند فلم أره، وبحثت عنه في أطراف المسند للحافظ فلم أره، وقد ذكره ابن كثير في البداية (٥٣٧/٢)، وعزاه إلى ابن عساكر. ويحتاج المقام إلى مزيد بحث في أحاديث أبي هريرة من المسند، فمن اطلع عليه فيه فلينبه على ذلك مشكوراً مأجوراً، وقد ذكره السيوطي في الجامع الصغير، ورمز له بالحاكم والبيهقي.

عند حديث رقم (٣٣):

■ قال الحافظ رحمته الله (١/٩٠):

● (خلف الوعد لا يقدر إلا إذا كان العزم عليه مقارناً للوعد، أما لو كان عازماً ثم عرض له مانع أو بدا له رأي، فهذا لم توجد منه صورة النفاق. قاله الغزالي في الإحياء، وفي الطبراني في حديث طويل ما يشهد له، ففيه من حديث سلمان: «إذا وعد وهو يحدث نفسه أنه يخلف» وكذا قال في باقي الخصال، وإسناده لا بأس به، ليس فيهم من أجمع على تركه، وهو عند أبي داود والترمذي من حديث زيد بن أرقم مختصر بلفظ: «إذا وعد الرجل أخاه ومن نيته أن يفني له فلم يف فلا إثم عليه». اهـ.
والنظر في كلامه يدور على قوله: (وإسناده لا بأس به، ليس فيهم من أجمع على تركه) من جهتين:

الأولى: قوله: (وإسناده لا بأس به) لا يسلم له رحمته الله، فهذا الحديث عند من عزاه إليهم من طريق أبي النعمان عن أبي وقاص. وقد قال الحافظ نفسه في «التقريب» برقم (٨٤١٦): (أبو النعمان عن أبي وقاص مجهول من السادسة/ د ت)، وقال عن أبي وقاص برقم (٨٤٣٧): (أبو وقاص شيخ لأبي النعمان مجهول من الثالثة/ د ت)، وبالنظر في التهذيب يتبين أنهما كذلك، بل إن وقاص لم يذكر أن أحداً وثقه، وقال: إنه مجهول، كما قال في «التقريب». أما أبو النعمان فقال الترمذي وأبو حاتم: إنه مجهول، وذكره ابن حبان في الثقات، وقد علم أن ذكر ابن حبان له في الثقات لا ينفعه، لما علم من تساهله، خاصة أن من هو أقدم وأجل منه جعله مجهولاً، فالحاصل من كلام الحافظ أنهما مجهولان، فكيف يكون سنده لا بأس به.

الثانية: قوله: (ليس فيهم من أجمع على تركه)، هذه العبارة أخذها من النسائي؛ لأن مذهبه أن لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه، كما نبه على ذلك الحافظ في «نزهة النظر» (ص ٧٠)،

وهذه العبارة من النسائي الظاهر منها أنه إذا أجمع الجميع على تركه فليس أهلاً أن يروى عنه أو يستشهد به، فإن حديثه يطرح؛ لأنه حينئذ يكون متروكاً، كما هو ظاهر العبارة، وليس معنى هذا أنهم إذا لم يجمعوا على تركه أنه مقبول الرواية، بل يُنظر في الجرح وأسبابه، فليس كل جرح مؤثر، وكم من ثقة حافظ تكلم فيه ولم يؤثر فيه، وتحرير هذا أن يُقال إذا تكلم في الراوي قوم، وقبله آخرون فإنه ينظر فيه، فإن كان الذي جرحه عالماً بأسباب الجرح عالماً بحال هذا الرجل الذي جرحه، وخفي على من عدله فإنه يقدم عليه، ثم ينظر في هذا الجرح إن كان مسقطاً له فإنه لا يعتبر التعديل الذي بني على ظاهر حال تبين أن الأمر على خلافه، أما إذا كان الرجل يتجاذبه الجرح والتعديل وكان الجرح مجملاً غير مفسر، وهو الذي يوجد في كتب الرجال، والغالب من جرحهم أنه غير مفسر، فهذا هو معترك الخلاف والنزاع بين أهل العلم فيهم، هل يقبل الجرح أم لا يقبل؛ لأنه غير مفسر؟ محل بحث كثير عندهم، فظهر قول الحافظ أنه لا بأس به وتعليله بأنه ليس فيهم من أجمع على تركه قول لا يصح ولا أدري كيف وقع هذا من الحافظ رحمته الله، والله أعلم.

❦ > ■ (عند باب الدين يُسر، وقول النبي ﷺ: «أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة»)، وحديث رقم (٣٩):

■ قال الحافظ رحمته الله (١/٩٤):

● (وهذا الحديث المعلق لم يسنده المؤلف في هذا الكتاب؛ لأنه ليس على شرطه، نعم وصله في كتاب الأدب المفرد، وكذا وصله أحمد بن حنبل وغيره من طريق محمد بن إسحاق عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس، وإسناده حسن). اهـ.

قول الحافظ: «إسناده حسن» لا يوافق عليه؛ لأن رواية داود بن

الحصين عن عكرمة ضعيفة، كما نبه هو على ذلك في «التقريب» برقم (١٧٨٩)، وقاله جمع من نقاد الحديث، كما في «التهذيب» (١/٥٦١) وغيره. وكان الأولى أن يقول: حديث حسن أو صحيح لغيره أو نحو ذلك. أما أن يسوق هذه الترجمة ويقول عنها: إن إسناده حسن فهذا فيه إيهام بأنها ترجمة جيدة، والحديث بالنظر إلى مجموع طرقه حسن أو صحيح، فإن له شواهد من حديث عائشة رضي الله عنها عند أحمد (١١٦/٦)، (٢٣٣)، وعنده أيضاً من حديث أبي أمامة (٥/٢٦٦).

بل إن حديث عائشة رضي الله عنها حسن بمفرده؛ لأنه من طريق ابن أبي الزناد عن أبي الزناد قال: قال لي عروة.

وهنا أمر ينبغي التنبيه له وهو أنه فرق بين قولنا: إسناده حسن أو صحيح، وبين قولنا: حديث حسن أو صحيح، إذ قولنا: حديث حسن، أقوى من قولنا: إسناده حسن، وكذا قولنا: حديث صحيح، أقوى من قولنا: إسناده صحيح؛ لأن الحكم على الحديث بالصحة يلزم منه صحة سنده، إما بالنظر إلى سنده، أو إلى مجموع طرقه، أما قولنا: إسناده حسن أو إسناده صحيح فلا يلزم منه صحة الحديث، إذ قد يكون شاذاً أو معلاً، ولذا فقد يحكم على الحديث بالصحة أو الحسن بالنظر إلى مجموع طرقه، أما بالنظر إلى إسناده دون غيره فقد لا يكون كذلك، كما تقدم التنبيه عليه في هذا الحديث.

قال الحافظ رحمته الله العراقي في منظومته الألفية:

وَالْحُكْمُ لِلْإِسْنَادِ بِالصَّحَّةِ أَوْ بِالْحُسْنِ دُونَ الْحُكْمِ لِلْمَتْنِ رَأَوَا

قال في الشرح ما لفظه: (أي: ورأوا الحكم للإسناد بالصحة، كقولهم: هذا حديث إسناده صحيح. دون قولهم: هذا حديث صحيح. وكذا حكمهم على الإسناد بالحسن، كقولهم: إسناده حسن. دون قولهم: حديث حسن. لأنه قد يصح الإسناد لثقة رجاله، ولا يصح الحديث لشذوذ أو علة). اهـ. شرح الألفية (١/١٠٧).

لكن قصة التحويل بعد ذلك ووفاء البراء قبل الهجرة بيسير، فالله أعلم.
وقد ذكر الحافظ المسألة مرة أخرى (٥٠٣/١) فذكر الخبر، كما
عند ابن سعد السالف ذكره، ولم يذكر أنه عند موت بشر بن البراء،
وهذا هو الصواب كما تقدم.

عند حدیث رقم (۴۴):

■ قال الحافظ رحمه الله (١/١٠٤):

• (قوله: [بُرَّة] بضم الموحدة وتشديد الراء المفتوحة وهي القمح، ومقتضاه أن وزن البرة دون وزن الشعيرة؛ لأنه قدم الشعيرة وتلاها بالبرة ثم الذرة، وكذلك هو في بعض البلاد، فإن قيل: إن السياق بالواو وهي لا ترتب. فالجواب: أن رواية مسلم من هذا الوجه بلفظ: (ثم) وهي للترتيب). اهـ.

هذه الرواية التي عند مسلم برقم (٤٧٨) بلفظ: «ثم» هي عند البخاري في كتاب التوحيد برقم (٧٤١٠)، فالعزو إليه أولى، خاصة أنه الكتاب الذي يشرحه، وهي عند البخاري من هذا الوجه الذي أشار إليه عند مسلم.

عند حدیث رقم (۴۵):

■ قال الحافظ رحمه الله (١/١٠٥):

● (قوله: «نزلت فيه على النبي ﷺ» زاد مسلم عن عبد بن حميد عن جعفر بن عون في هذا الحديث ولفظه: «إني لأعلم اليوم الذي أنزلت فيه، والمكان الذي نزلت فيه»، وزاد عن جعفر بن عون: «والساعة التي نزلت فيها على النبي ﷺ»). اهـ.

رواية مسلم عن عبد بن حميد عن جعفر بن عون، عند مسلم برقم (٧٥٢٧) بلفظ: «إني لأعلم اليوم الذي نزلت فيه، والمكان الذي نزلت فيه، نزلت على رسول الله ﷺ بعرفات، في يوم الجمعة».

وهذه الرواية هي رواية جعفر بن عون التي رواها عنه تلميذه عبد بن حميد، وليس فيها: «والساعة التي نزلت فيها على النبي ﷺ» وإنما هي لغيره، كما رواها مسلم قبل هذه الرواية فقال برقم (٧٥٢٦): حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب - واللفظ لأبي بكر - قالوا: حدثنا

عبد الله بن إدريس عن أبيه، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، قال: قالت اليهود لعمر: لو علينا معشر يهود، نزلت هذه الآية: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] نعلم اليوم الذي أنزلت فيه، لاتخذنا ذلك اليوم عيداً، قال: فقال عمر: فقد علمت اليوم الذي أنزلت فيه، والساعة، وأين رسول الله ﷺ حين أنزلت، نزلت ليلة جمع، ونحن مع رسول الله ﷺ بعرفات. فمسلم رواه عن شيخين هما أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب، وساق الحديث على لفظ أبي بكر وفيها ذكر الساعة.

ثم قول الحافظ: «زاد مسلم عن عبد بن حميد» إلى قوله: «وزاد عن جعفر بن عون». ظاهر عبارته أن جعفرأ من شيوخه؛ لأن قوله: «وزاد عن جعفر بن عون»، عطف على قوله: «مسلم»، وليس كذلك لأن جعفرأ ليس من شيوخه، وهو ظاهر، فمسلم روى هذا الحديث عن شيخه عبد بن حميد عن جعفر بن عون، وإن كان يمكن توجيه العبارة بأن يكون أراد أن مسلماً زاد من طريق آخر عن شيخ آخر عن جعفر، فهو من حيث التقدير صحيح، لكن لو ساعدته الرواية بأن توجد عنده تحقيقاً كما قدرت تقديراً، وعلى هذا فلا أدري كيف وقع له هذا، ومن أين له هذا التفصيل في هذه الزيادة، ويمكن أن يكون سببه - والله أعلم - أن الحافظ راجع الرواية في التحفة برقم (١٠٤٦٨) للمزي، فوقع له الوهم، ذلك أن المزي رحمه الله ذكر الطرق الثلاثة عند مسلم، لكن لم يسقها مرتبة بل ساق أولاً طريق زهير بن حرب ومحمد بن المثنى وهي الأولى عند مسلم، ثم ساق طريق عبد بن حميد عن جعفر بن عون، وهي الثالثة عند مسلم، ثم ساق طريق أبي بكر وأبي كريب، وهي الثانية عند مسلم، وهذه الطريق الثانية عند مسلم هي التي فيها زيادة ذكر الساعة، فلعله لما رآها الثانية عند المزي ورأى الطريق الثانية عند مسلم فيها هذه الزيادة ربط بينها وبين ترتيب المزي لها، فجعلها لجعفر بن عون والله أعلم.

عند حديث رقم (٤٦)، ذكر الحافظ مسألة الشروع في التطوع وشيئاً من الخلاف فيه وهل يجب إتمامه أم لا، وما ذكر فيها قوله في (١٠٧/١):

(والدليل عليه ما روى النسائي وغيره أن النبي ﷺ كان أحياناً ينوي صوم التطوع ثم يفطر). اهـ.

وهذا القدر الذي ذكره عنده إنما هو بالمعنى وإلا فليس عنده بهذا اللفظ، وهذا المعنى المشار إليه عند النسائي قد أخرجه مسلم عن عائشة رضي الله عنها من طريقين الأول برقم (٢٧١٤): وقال في آخره: «قال: هاتيه. فجئت به فأكل، ثم قال: قد كنت أصبحت صائماً» والثاني برقم (٢٧١٥): وقال في آخره: «أرينيه، فلقد أصبحت صائماً. فأكل». فاقصراره على النسائي دون مسلم قصور في العزو، وهو رضي الله عنه في هذا الكتاب المبارك استدراك على غيره من هذا الجنس إذا كان الحديث في الصحيح ولم يعز إليه بل إلى غيره، كأهل السنن أو غيرهم، لكن يمكن على بُعد أن الحافظ أراد خصوص لفظ معين وهو ما رواه النسائي في الكبرى برقم (٢٦٣٣) والصغرى برقم (٢٣٢٦) من طريق مجاهد عن عائشة رضي الله عنها من الحديث، وفي آخره: «أما إنني قد أصبحت أريد الصوم»، ففيه ذكر الإرادة التي هي بمعنى النية.

لكن المعتاد في مثل هذا إذا كان الخبر في أحد الصحيحين أن يُنبه عليه وتصدر به الروايات ثم يذكر بعد ذلك ما يحتاج إليه من الروايات الأخرى، أو تذكر الرواية المقصودة عند أحدهما، ثم ينبه أن أصل الحديث فيهما أو في أحدهما، والله أعلم.

عند حديث رقم (٤٨):

■ قال الحافظ رضي الله عنه (١١٢/١):

● (وكان المصنف لمح بحديث عبد الله بن عمرو المخرج عند

● (قوله: «وقتاله كفر» إن قيل: وهذا وإن تضمن الرد على المرجئة لكن ظاهره يقوي مذهب الخوارج الذين يكفرون بالمعاصي. فالجواب: إن المبالغة في الرد على المبتدع اقتضت ذلك، ولا متمسك للخوارج فيه؛ لأن ظاهره غير مراد، لكن لما كان القتال أشد من السباب - لأنه مفض إلى إزهاق الروح - عبّر عنه بلفظ أشد من لفظ الفسق، وهو الكفر، ولم يرد حقيقة الكفر التي هي الخروج عن الملة، بل أطلق عليه الكفر مبالغة في التحذير، معتمداً على ما تقرر من القواعد أن مثل ذلك لا يخرج عن الملة، مثل حديث الشفاعة، ومثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وقد أشرنا إلى ذلك في باب المعاصي من أمر الجاهلية. أو أطلق عليه الكفر لشبهة به؛ لأن قتال المؤمن من شأن الكافر. وقيل: المراد هنا الكفر اللغوي وهو التغطية؛

لأن حق المسلم على المسلم أن يعينه وينصره ويكف عنه أذاه، فلما قاتله كان كأنه غطى على هذا الحق، والأولان أليق بمراد المصنف، وأولى بالمقصود من التحذير من فعل ذلك والزجر عنه، بخلاف الثالث.

وقيل أراد بقوله: «كفر» أي: قد يؤول هذا الفعل بشؤمه إلى الكفر. وهذا بعيد، وأبعد منه حمله على المستحل لذلك؛ لأنه لا يطابق الترجمة، ولو كان مراداً لم يحصل التفريق بين السباب والقتال، فإن مستحل لعن المسلم بغير تأويل يكفر أيضاً، ثم ذلك محمول على من فعله بغير تأويل. وقد بوب عليه المصنف في كتاب المحاربين، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

ومثل هذا الحديث قوله ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض» ففيه هذه الأجوبة). اهـ.

الصواب في الجواب عن قوله: «قتاله كفر»، خلاف ما ذكره، والحمد لله الحديث لا إشكال فيه، ولا يُقوي ظاهره مذهب الخوارج، وما ذكره من الأجوبة بمعزل عن التحقيق، ومن العجب أنه أطنب في إيراد إشكالات وأجوبة عن قوله: «وقتاله كفر»، ولم يذكر القول الصحيح الذي تدل له الأدلة، ذلك أن هذا اللفظ ونحوه من الألفاظ جاءت السنة ببيانها وإيضاحها، ففيها الشفاء لكل ما يشكل؛ لأن الواجب هو الاستغناء ببيان النبي ﷺ عن كلام غيره، ففي بيانه - بأبي هو وأمي - الهدى والنور، ومن هذا إطلاق الكفر، فقد جاءت النصوص في الكتاب والسنة بإطلاق هذا اللفظ على بعض الأعمال، وسماها النبي ﷺ كفراً، ولم يُرد بذلك إخراجها من الملة، ولا يمكن أن يطلق النبي ﷺ اسم الكفر عليه، ثم يقول: ليس على حقيقته، أو أطلق تغليظاً أو مبالغة أو نحو ذلك من العبارات؛ لأنه قد تقرر أن الكفر كفران: كفر عملي، وكفر اعتقادي يخرج من الملة، والكفر العملي منه ما يخرج من الملة، ومنه ما لا يخرج منها.

قال أبو العباس ابن تيمية رحمته الله: في الفتاوى (٧/ ٢٨٥ - ٢٨٦):

ومما ينبغي أن يعلم: أن الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث، إذا عرف تفسيرها وما أريد بها من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم... إلى قوله -: واسم الإيمان والإسلام والنفاق والكفر، هي أعظم من هذا كله، فالنبي ﷺ قد بين المراد بهذه الألفاظ بياناً لا يحتاج معه إلى الاستدلال على ذلك بالاشتقاق وشواهد استعمال العرب ونحو ذلك؛ فلهذا يجب الرجوع في مسميات هذه الأسماء إلى بيان الله ورسوله، فإنه شافٍ كافٍ. اهـ.

وقال العلامة ابن القيم رحمته الله في كتاب الصلاة ص (٥٣): وكذلك الكفر ذو أصل وشعب، فكما أن شعب الإيمان إيمان، فشعب الكفر كفر، والحياء شعبة من الإيمان، وقلة الحياء شعبة من شعب الكفر. اهـ.

وقال رحمته الله ص (٥٥): وأما كفر العمل فينقسم إلى ما يضاد الإيمان، وإلى ما لا يضاده، فالسجود للصنم والاستهانة بالمصحف وقتل النبي وسبه، يضاد الإيمان، وأما الحكم بغير ما أنزل الله وترك الصلاة فهو من الكفر العملي قطعاً، ولا يمكن أن ينفي عنه اسم الكفر بعد أن أطلقه الله ورسوله عليه، فالحاكم بغير ما أنزل الله كافر، وتارك الصلاة كافر، بنص رسول الله ﷺ، ولكن هو كفر عمل لا كفر اعتقاد، ومن الممتنع أن يسمى سبحانه الحاكم بغير ما أنزل الله كافراً، ويسمى رسول الله ﷺ تارك الصلاة كافراً، ولا يطلق عليهما اسم الكفر، وقد نفى رسول الله ﷺ الإيمان عن الزاني والسارق وشارب الخمر وعمن لا يأمن جاره بوائقه، وإذا نفى عنه اسم الإيمان فهو كافر من جهة العمل، وانتفى عنه كفر الجحود والاعتقاد، وكذلك قوله: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»، فهذا كفر عمل، كذلك قوله: «من أتى كاهناً فصدقه أو امرأة في دبرها فقد كفر بما أنزل على محمد»، وقوله: «إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما». اهـ.

عند حدیث رقم (۵۰):

• (ومنه الحديث الآخر: «لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس بالدنيا لكع ابن لكع»، ومنه: «إذا وُسِّدَ الأمرُ - أي: أسند - إلى غيرِ أهله، فانتظروا الساعة» وكلاهما في الصحيح). اهـ.

حديث: «لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس بالدنيا لكع بن
لُكع»، ليس في الصحيحين ولا في أحدهما، بل هو عند أحمد (٥/
٣٨٩)؛ والترمذي برقم (٢٢٠٩) عن حذيفة رضي الله عنه، وله شواهد بعضها
جيد، وهذا خلاف ما يوهمه كلامه من قوله: «وكلاهما في الصحيح»،
فحسن التنبيه عليه.

عند حدیث رقم (۵۰):

■ قال الحافظ رحمه الله (١/١٢٤):

• (لكن يُعكر على هذا الجمع قوله في رواية النسائي والترمذي: «فلبت ثلاثاً» لكن ادعى بعضهم فيها التصحيف، وأن: «ملياً» صُغرت ميمها فأشبهت: «ثلاثاً» لأنها تكتب بلا ألف، وهذه الدعوى مردودة، فإن رواية أبي عوانة: «فلبتنا ليالي، فلقيني رسول الله ﷺ بعد ثلاث»... إلخ). اهـ.

دعوى التصحيح التي ذكرها الحافظ وردها إنما ترد على رواية النسائي، أما رواية الترمذي فليست كما ذكر الحافظ رحمته الله، وهي لا تحتاج إلى غيرها من الروايات في دفع هذه الدعوى عنها، وهي كما عند الترمذي برقم (٢٦١٠)، قال عمر: فلقيني النبي ﷺ بعد ذلك بثلاث. وهذه الرواية لا تستقيم العبارة معها على هذا التصحيح المدعى، فتكون العبارة هكذا: «فلقيني النبي ﷺ بعد ذلك ملياً».

عند حديث رقم (٥٢):

■ قال الحافظ رحمه الله (١/١٢٧):

● (ويؤيده رواية ابن حبان من طريق ذكر مسلم إسناده ولم يسق لفظها فيها من الزيادة: «اجعلوا بينكم وبين الحرام سترَةً من الحلال، من فعل ذلك استبرأ لعرضه ودينه، ومن أرتع فيه كان كالمرتع إلى جنب الحمى، يوشك أن يقع فيه»). اهـ.

هذه الزيادة عند ابن حبان برقم (٥٥٦٩) من طريق ابن عجلان عن الحارث بن يزيد العُكْلِيِّ عن عامر الشعبي، والذي أشار إليه الحافظ عند مسلم من طريق ابن عجلان عن عبد الرحمن بن سعيد عن الشعبي برقم (٤٠٩٦)، فظهر أن طريق مسلم غير طريق ابن حبان؛ لأن شيخ ابن عجلان عند ابن حبان الحارث بن يزيد، وعند مسلم عبد الرحمن بن سعيد، لكن ينبغي أن يُعلم أن في رواية ابن حبان من طريق الحارث بن

عند حدیث رقم (۵۳):

فالحديث ضعيف على كل حال؛ لأنه إن كان موسى بن مسعود حفظه عن سفيان فهو منقطع كما تقدم في كلام الحافظين الذهبي وابن حجر، وطريق سفيان عن أبي إسحاق مرسله كما تقدم، ولا يُقال يعضد

أحدهما الآخر؛ لأن مدار الطريقتين على أبي إسحاق، فإن كان من الطريقتين محفوظاً عن سفيان عنه، فالرواية الموصولة تبين الرواية المرسلة، وأن أبا إسحاق رواها عن مصعب عنه، والله أعلم.

ذكر الحافظ رحمه الله في خاتمة كتاب الإيمان (١/ ١٤٠) الأحاديث التي وافقه مسلم على تخريجها إلا سبعة، ثم ذكر منها حديث أبي بكر في القاتل والمقتول. وليس الأمر كما قال؛ فإن حديث أبي بكر هذا قد أخرجه مسلم برقم (٧٢٥٢) من طريق الأحنف عن أبي بكر، كما عند البخاري برقم (٣١)، فتبين أن مسلماً موافق له في إخراج هذا الحديث، مع أن الحافظ قد نبه في موضع أنه يريد بموافقة مسلم له، الموافقة في تخريج أصل الحديث، كما سيأتي الإشارة إليه إن شاء الله.



عند باب فضل العلم:

■ قال الحافظ رحمته الله (١/١٤١):

• (والأحاديث في فضل العلم كثيرة، صحح مسلم منها حديث أبي هريرة رفعه: «من التمس طريقاً يلتمس فيه علماً، سهل الله له طريقاً إلى الجنة» ولم يخرج البخاري لأنه اختلف فيه على الأعمش، والراجح أنه بينه وبين أبي صالح فيه واسطة. والله أعلم). اهـ.
وهذا الذي ذكره الحافظ فيه نظر.

فقد رواه مسلم من طريق آخر برقم (٦٨٥٤)، وقد صرح الأعمش فيه بتحديث أبي صالح له، قال مسلم: وفي حديث أبي أسامة: حدثنا أبو صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ. اهـ.
وقول الحافظ: «والراجح أنه بينه وبين أبي صالح فيه واسطة»، إشارة إلى إعلال بعض الحفاظ لهذا الخبر بأن الأعمش لم يسمعه من أبي صالح، لكن الصواب ما تقدم ذكره عند مسلم؛ لأن رواية الأعمش عن أبي صالح على الجادة، فلا تعل إلا بشيء بَيِّن، كيف والأمر خلاف ذلك لدليلين:

أحدهما: قطعي، وهو ما جاء بصيغة التحديث من طريق أبي أسامة، فقد صرح الأعمش فيها بتحديث أبي صالح له، وهذا يقطع الظنون الواردة عليه.

والثاني: ظني، وهو رواية الأعمش عن أبي صالح تقدم أنها هي الجادة، وأن هذه الترجمة ترجمة مشهورة، لا تحتاج إلى شهادة، سيما

عند حدیث رقم (۶۶):

عند حدیث رقم (۷۲):

الحافظ رحمه الله ذكر أن أحمد أخرج حديث أبي سعيد الآتي في الوفاة النبوية، ثم ذكره بلفظ كما عند البخاري، ولم يذكر لفظ أحمد، ودلالة كلامه قبل تدل أنه أراد خصوص لفظ أحمد لأنه قال قبل ذلك أثناء

كلامه على حديث ابن عمر: «إن من الشجر شجرة»، فقال في الصفحة نفسها: ومناسبتة للترجمة أن ابن عمر لما ذكر النبي ﷺ المسألة عند إحضار الجمار إليه، فهم أن المسؤول عنه النخلة، فالفهم فطنة يفهم بها صاحبها من الكلام ما يقترب به من قول أو فعل. اهـ.

ثم ذكر كلامه السابق ولفظ أحمد كما في المسند (٩١/٣) قال: «حدثنا صفوان بن عيسى، حدثنا أنيس بن أبي يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: خرج علينا رسول الله ﷺ في مرضه الذي مات فيه وهو عاصب رأسه قال: فاتبعته حتى صعد المنبر قال: فقال: «إني الساعة لقائم على الحوض» قال: ثم قال: «إن عبداً عُرِضَتْ عليه الدنيا وزينتها فاختر الآخرة»، فلم يفتن لها أحد من القوم إلا أبو بكر، فقال: بأبي أنت وأمي بل نفديك بأموالنا وأنفسنا وأولادنا، قال: ثم هبط رسول الله ﷺ. وظاهر أن هذا اللفظ وهو قوله: «لم يفتن لها أحد من القوم إلا أبو بكر» أنه مراد الحافظ، وكأنه - والله أعلم - ذهل عن سياق لفظ أحمد لما ساق هذا اللفظ عند البخاري، ويحتمل على بعد أنه سقط من الأصل الذي نقلت عنه هذه النسخة، والله أعلم.

عند حدیث رقم (۷۶):

■ قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ عَلَى قول ابن عباس: أَقْبَلْتُ رَاكِباً عَلَى حِمَارٍ
أَتَانِ (١/ ١٧١):

• (وحمار أتان بالتنوين فيهما على النعت أو البدل، وروي بالإضافة، وذكر ابن الأثير أن فائدة التنصيص على كونها أنثى للاستدلال بطريق الأولى على أن الأنثى من بني آدم لا تقطع الصلاة لأنهن أشرف، وهو قياس صحيح من حيث النظر، إلا أن الخبر الصحيح لا يدفع بمثله، كما سيأتي البحث فيه في الصلاة - إن شاء الله تعالى -). اهـ.

قول الحافظ رحمته الله: وهو قياس صحيح من حيث النظر. أقول بعد

عند حدیث رقم (۷۸):

• (وادعى بعض المتأخرين أن هذا ينقض القاعدة المشهورة أن البخاري حيث يُعلق بصيغة الجزم يكون صحيحاً، وحيث يعلق بصيغة التمريض يكون فيه علة؛ لأنه علقه بالجزم هنا، ثم أخرج طرفاً من متنه في كتاب التوحيد بصيغة التمريض فقال: ويذكر عن جابر عن عبد الله بن أنيس قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «يحشر الله العباد فيناديهم بصوت...» الحديث، وهذه الدعوى مردودة، والقاعدة بحمد الله غير منتقضة، ونظر

البخاري أدق من أن يُعترض عليه بمثل هذا، فإنه حيث ذكر الارتحال فقط جزم به؛ لأن الإسناد حسن وقد اعتضد، وحيث ذكر طرفاً من المتن لم يجزم به لأن لفظ الصوت مما يتوقف في إطلاق نسبته إلى الرب، ويحتاج إلى تأويل، فلا يكفي فيه مجيء الحديث من طريق مختلف فيها ولو اعتضدت. ومن هنا يظهر شفاف علمه ودقة نظره وحسن تصرفه - رحمه الله تعالى - . اهـ.

البحث معه في دعواه أن البخاري ذكر حديث جابر بضيغة الجزم هنا لأنه اقتصر على ذكر الارتحال لأن إسناده حسن وقد اعتضد، ولما ذكر طرفاً منه في كتاب التوحيد لم يجزم به؛ لأن لفظ الصوت مما يتوقف نسبته إلى الرب ويحتاج إلى تأويل، فلا يكفي فيه مجيء الحديث من طريق مختلف فيها ولو اعتضدت، والمقصود بيان ضعف هذا البحث الذي ذكره رحمه الله تعالى.

أما مسألة ثبوت نسبة الصوت له سبحانه فهذا قد علم من الأدلة في الكتاب والسنة، وقد نبه على غلطه شيخنا سماحة العلامة عبد العزيز بن باز رحمته الله، وبين أنه مذهب أهل السنة.

أما ما يتعلق بدعواه أن البخاري علقه بضيغة التمريض للسبب الذي ذكر، فهذا لا يصح لأمر:

أولاً: أن هذه دعوى باطلة على البخاري، إذ هو رحمته الله على طريقة أهل السنة والجماعة في إثبات الصوت لله وعز وجل، وقد نوع البخاري الأدلة على هذا كما سيأتي إن شاء الله.

ثانياً: أنه صدر الباب المشار إليه في كتاب التوحيد باب (٣٢) بأثر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، فقد ذكر عنه معلقاً مجزوماً به، فقال: وقال مسروق، عن عبد الله بن مسعود: إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السماوات شيئاً، فإذا فزع عن قلوبهم وسكن الصوت عرفوا أنه الحق، ونادوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا: الحق.

ثالثاً: أنه ذكر في نفس الباب حديث أبي سعيد رضي الله عنه ونبه على التصريح بالصوت بسنده المتصل برقم (٧٤٨٣) قال: قال النبي ﷺ: «يقول الله: يا آدم، فيقول: لبيك وسعديك فينادي بصوت: إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثاً إلى النار».

رابعاً: أن هذا البحث الذي ادعاه على البخاري في هذا الخبر المعلق وجعله عين التحقيق هو في الحقيقة خلاف التحقيق الذي سار عليه الحافظ في الملاحظات في هذا الكتاب، خاصة منها ما أورده بصيغة التمريض مما لم يصله في موضع آخر من كتابه، وقد بين الحافظ المسألة في أول مقدمة الفتح، وقرر أن الضعيف الذي لا يحتج به يتعقبه البخاري رحمته الله، وهو قليل جداً في كتاب الصحيح.

قال الحافظ في مقدمة الفتح ص (١٨):

(وأما لم يورده في موضع آخر مما أورده بهذه الصيغة، فمنه ما هو صحيح إلا أنه ليس على شرطه، ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيف فرد، إلا أن العمل على موافقته، ومنه ما هو ضعيف فرد لا جابر له). اهـ. ثم أورد الحافظ رحمته الله أمثلة على هذه الأنواع الأربعة فقال لما ذكر النوع الرابع ص (١٩):

(ومثال الرابع: وهو الضعيف الذي لا عاضد له، وهو في الكتاب قليل جداً، وحيث يقع ذلك فيه يتعقبه المصنف بالتضعيف بخلاف ما قبله، فمن أمثله قوله في كتاب الصلاة: ويذكر عن أبي هريرة رفعه: لا يتطوع الإمام في مكانه ولم يصح). اهـ.

فتقرر من كلامه أن الأصل فيما يورده البخاري في صحيحه بصيغة التمريض إما صحيح أو حسن أو ضعيف العمل على موافقته، وأن الذي لا جابر له إذا أورده يتعقبه بالتضعيف، فكيف إذا كان هذا المعلق بصيغة التمريض ساقه المصنف في الترجمة ثم ذكر له شاهداً موقوفاً مجزوماً به،

ثم مرفوعاً موصولاً، فكيف يُقال إنه ساقه بهذه الصيغة لأنه لا يحتاج به؟ عفا الله عنا وعنه، والله المستعان.

خامساً: أن الأظهر في سبب إيراد البخاري له مجزوماً في كتاب العلم ومُمرّضاً في كتاب التوحيد: أنه لما ذكره في كتاب العلم إنما ذكر من الخبر ما يتعلق برحلة جابر بن عبد الله رضي الله عنه إلى عبد الله بن أنيس رضي الله عنه، وهذا المعنى لا تعلق له بالحديث، ولما ذكره في كتاب التوحيد ذكره مختصراً جداً، ولم يذكره بتمامه، وهذا أحد الأسباب التي قررها الحافظ نفسه في الفتح، وأنه إذا اختصر الخبر ربما لم يجزم به، فهذا هو الأولى في تعليل ذكره له بصيغة التمریض لا ما ادعاه الحافظ رحمته الله؛ لأن البخاري رحمته الله ذكر معه في الباب ما يؤيده ويقويه، وهذا عكس ما ذكره الحافظ، والله أعلم.

تنبيه: قول الحافظ في كلامه المتقدم: (ولو اعتضدت) هذه العبارة فيها غمز منه عفا الله عنه للأحاديث الصحيحة إذ من العاخذ لهذا الحديث ما ثبت في الصحيحين عن أبي سعيد المتقدم وهو نص صريح كما تقدم، والله أعلم.

وقد تقدم أن البخاري إذا اختصر الخبر ربما لم يجزم به، وأن الحافظ قرر هذا، ومن المواضع التي قررها (٤٦/٢) قال رحمته الله: قوله: (ويذكر عن أبي موسى) سيأتي موصولاً عند المصنف مطولاً بعد باب واحد، وكأنه لم يجزم به؛ لأنه اختصر لفظه، نبه على ذلك شيخنا الحافظ أبو الفضل، وأجاب به من اعترض على ابن الصلاح حيث فرق بين الصيغتين، وحاصل الجواب أن صيغة الجزم تدل على القوة، وصيغة التمریض لا تدل. ثم بيّن مناسبة العدول في حديث أبي موسى عن الجزم مع صحته إلى التمریض بأن البخاري قد يفعل ذلك لمعنى غير التضعيف، وهو ما ذكره من إيراد الحديث بالمعنى، وكذا الاقتصار على بعضه لوجود الاختلاف في جوازه وإن كان المصنف يرى الجواز. اهـ.

● (قوله: «فقام آخر» هو سعد بن سالم مولى شيبه بن ربيعة، سماه ابن عبد البر في التمهيد في ترجمة سهيل بن أبي صالح منه، وأغفله في الاستيعاب، ولم يظفر به أحد من الشارحين، ولا من صنف في المبهمات ولا في أسماء الصحابة، وهو صحابي بلا مرية، لقوله: «فقال: من أبي يا رسول الله؟»). اهـ.

أقول وقع الحافظ رحمته الله فيما وقع فيه ابن عبد البر، فقد أغفله في الإصابة ولم يذكره وهو على شرطه، وكأنه رحمته الله إن كان قد فرغ من الإصابة حال كتابة هذا الكلام أراد استدراكه في كتابه فنسي، فوقع في عين ما وقع فيه ابن عبد البر، وكذلك إن كان لم يفرغ منها أو لم يشرع في كتابتها، والله أعلم.

عند حدیث رقم (۱۰۶):

■ قال الحافظ رحمه الله (١/ ٢٠٠):

● (وتمسك بعضهم بما ورد في بعض طرق الحديث من زيادة لم تثبت، وهي ما أخرجه البزار من حديث ابن مسعود بلفظ: «من كذب عليّ ليضل به الناس...» الحديث، وقد اختلف في وصله وإرساله، ورجح الدارقطني والحاكم إرساله، وأخرجه الدارمي من حديث يعلى بن مرة بسند ضعيف). اهـ.

الذي رأيته في الدارمي من حديث يعلى بن مرة على اللفظ المشهور: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»، وهو بهذا السند عنده ضعيف جداً؛ لأن فيه ثلاثة ضعفاء: شيخه محمد بن حميد، وعمر بن عبد الله بن يعلى، وأبوه عبد الله بن يعلى بن مرة، وقد ذكره

وقوله: (قيس بن عباد)، هكذا هو في النسخة التي اطلعت عليها
بالهاء بعد الدال وهو خطأ في الطبع، وقيس هذا قال في «التقريب» برقم
(٥٥٨٢): قيس بن عباد بضم المهملة وتخفيف الموحدة، الضُّبْعِي بضم
المعجمة وفتح الموحدة، أبو عبد الله البصري، ثقة، من الثانية،
مخضرم، مات بعد الثمانين، ووهب من عده في الصحابة/ خ م د س
ق. اهـ. وقيس بن عباد هو أحد الذين سألوا علياً عليه السلام: هل عندكم
كتاب غير كتاب الله؟... الحديث.

■ قال الحافظ رحمه الله (١/ ٢١٠):

فیه تنبیہات علی کلامہ ﷺ :

الثاني: قوله: (وقد بينت أن في بعض طرقه إذن النبي ﷺ له في ذلك)، يريد بذلك أن في بعض طرقه عن عبد الله بن عمرو؛ لأن الضمير في كلامه راجع إليه قطعاً، وهذا وهم متفرع عن الذي قبله، وهو أن الحديث الثالث من رواية عبد الله بن عمرو، وهذا الطريق الذي أشار إليه من حديث أبي هريرة، كما هو حديث الباب، وساقه كذلك لا من حديث عبد الله فقال ﷺ (٢٠٧/١): وروى أحمد والبيهقي في المدخل من طريق عمرو بن شعيب عن مجاهد والمغيرة بن حكيم، قالوا: سمعنا أبا هريرة يقول: «ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله ﷺ مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب بيده ويعي بقلبه، وكنت أعي ولا أكتب، استأذن رسول الله ﷺ في الكتابة عنه فأذن له»، إسناده

حسن. اهـ، وقد ذكر الحافظ رَحِمَهُ اللهُ حَدِيثاً عن عبد الله بن عمرو في الإذن له بالكتابة وستأتي الإشارة إليه إن شاء الله تعالى.

الثالث: قوله: (فهو أقوى في الاستدلال للجواز من الأمر أن يكتبوا لأبي شاة، لاحتمال اختصاص ذلك بمن يكون أمياً أو أعمى). اهـ.

قد ذكر المصنف أثناء شرحه لحديث أبي هريرة حديث عبد الله بن عمرو، عند أحمد (١٦٢/٢) وأبي داود برقم (٣٦٤٦) وفيه: «اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا الحق». وفيه الأمر له بالكتابة، وهذا أقوى من مجرد الإذن وأصرح إلا أن يكون المصنف قصد أخذ الإذن من حديث الترجمة الذي ورد في بعض طرقه عند غير المصنف، فهذا محتمل، لكن الإذن المشار إليه قد يقال إنه يؤخذ من حديث الباب لأن فيه: «إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب»، وهذا في عهده عليه السلام وهو إقرار له على ذلك فهو معنى الإذن له.

عند حديث رقم (۱۱۹):

■ قال الحافظ رحمه الله (١/٢١٥):

● (فائدة: المقالة المشار إليها في حديث الزهري أبهت في جميع طرقه، وقد وجدتها مصرحاً بها في جامع الترمذي، وفي الحلية لأبي نعيم من طريق أخرى عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من رجل يسمع كلمة أو كلمتين أو ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً مما فرض الله فيتعلمهن ويعلمهن إلا دخل الجنة»). اهـ.

في عزوه الحديث للترمذي نظر، وقد ذكره المنذري في الترغيب بعد حديث رقم (١١٩) وقال: رواه أبو نعيم، وإسناده حسن لو صح سماع الحسن من أبي هريرة. اهـ، وذكره في كنز العمال برقم (٢٨٨٦١) وعزاه لابن النجار عن أبي هريرة رضي الله عنه، والذي يغلب على ظني وأكاد أجزم به أنه ذهب وهله إلى حديث آخر فيه ذكر خمس كلمات من طريق

٦٦] فقال ﷺ (١/١٦٩): وهذا التماري الذي وقع بين ابن عباس والحر، غير التماري الذي وقع بين سعيد بن جبير ونوف البكالي، فإن هذا في صاحب موسى هل هو الخضر أو غيره؟ وذاك في موسى هل هو موسى ابن عمران الذي أنزلت عليه التوراة أو موسى بن ميثا - بكسر الميم وسكون التحتانية بعدها معجمة - . اهـ.

عند حدیث رقم (۱۲۷):

عند حديث رقم (١٢٧):

هذه العبارة دخلت عليه، وهي من عبارات المتكلمين من الأشاعرة ونحوهم ممن يقول إن ظاهر النصوص أو بعضها غير مراد؛ لأنها توهم قولاً باطلاً، وبطلان هذا الكلام قد بينه أهل العلم واتفق السلف عليه، وأن المأثور عنهم هو الأخذ بظاهر النصوص لكنه الظاهر اللائق بها، وأن من انعقد في نفسه قول باطل من ظاهر نص فإن هذا هو الذي يجب

هذا الحديث ذكره في أطراف المسند برقم (٧٢٢٣) وراجعته في المسند فوجدته ذكره (٢٣٦/٥) لكنه لم يذكر واسطة بين جابر ومعاذ رضي الله عنهما كما ذكر الحافظ، قال الإمام أحمد في الموضع المذكور: حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو - يعني: ابن دينار - قال: سمعتُ جابر بن عبد الله يقول: أنا ممن شهد معاذاً حين حضرته الوفاة يقول: اكشفوا عني سِجْفَ القُبَّة، أحدثكم حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ، لم يمنعني

أن أحدثكموه إلا أن تتكلموا. وكذا ذكره صاحب الفتح الرباني (١/٥٠)،
والأقرب للصواب هو ما ذكره الحافظ؛ لأن جابراً رضي الله عنه عند موت معاذ
كان بالمدينة، ومعاذ كانت وفاته بالشام فلم يشهده عند موته.
والذي في المطبوع من المسند طبعة المكتب الإسلامي، أظهر أنه
خطأ في الطبع، والله أعلم.

❦ »»»»»»»»»» ■ قال الحافظ رحمه الله في خاتمة كتاب العلم (٢٣١/١):

• (وقد وافقه مسلم على تخريجها إلا ستة عشر حديثاً، وهي الأربعة المعلقة المذكورة، وحديث أبي هريرة: «إذا وسد الأمر إلى غير أهله»، وحديث ابن عباس: «اللهم علمه الكتاب»، وحديثه في الذبح قبل الرمي). اهـ.

قوله: (وحدثه في الذبح قبل الرمي) أي: أنه لم يوافق مسلم، وليس كما قال: فحديث ابن عباس هذا أراد به ما تقدم في باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس (١/١٨١) برقم (٨٤)، وهذا قد أخرجه مسلم برقم (٣١٦٤)، مع الاختلاف في اللفظ، والحافظ رَحِمَهُ اللهُ يريد بموافقة مسلم ولو في أصل الحديث مع الاتفاق في الصحابي، وإن وقع اختلاف في اللفظ، كما نبه على ذلك فقد قال (١/٢٣١): والمراد بموافقة مسلم موافقته على تخريج أصل الحديث عن صحابه، وإن وقعت بعض المخالفة في بعض السياقات. اهـ.

كتاب الوضوء

عند باب ما جاء في الوضوء:

■ قال الحافظ رحمته الله (١/ ٢٣٢):

● (واختلف العلماء أيضاً في موجب الوضوء، فقليل: يجب بالحدث وجوباً موسعاً، وقيل: به وبالقيام إلى الصلاة معاً، ورجحه جماعة من الشافعية، وقيل: بالقيام إلى الصلاة حسب، ويدل له ما رواه أصحاب السنن من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «إنما أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة»). اهـ.

حديث ابن عباس هذا رواه مسلم أيضاً من طرق أربعة برقم (٨٢٧ - ٨٣٠) لكنها ترجع إلى سعيد بن الحويرث في ثلاثة؛ منها أنه سمع ابن عباس، وفي واحد عن ابن عباس أن النبي ﷺ خرج من الخلاء، فأُتي بطعام فذكروا له الوضوء فقال: «أريد أن أصلي فأتوضأ؟»، وفي الطريق الثاني: فقليل له: ألا توضأ؟ فقال: «لِمَ؟ أصلي فأتوضأ؟»، وفي الثالث: فقليل: يا رسول الله ألا توضأ؟ قال: «لِمَ؟ للصلاة؟» وفي الرابع: قيل له إنك لم توضأ؟ قال: «ما أردت صلاةً فأتوضأ».

وهذه الألفاظ وإن كانت مختلفة عن اللفظ الذي ساقه المصنف فإن المتعين اصطلاحاً في مثل هذا مثلاً أن يقال: رواه مسلم وهذا لفظ السنن أو نحو ذلك، ولو كان يريد خصوص هذا اللفظ الذي فيه الأمر بالوضوء عند القيام للصلاة ليدلل للقول الذي حكاه عن جماعة من الشافعية. وهذه الرواية التي ذكرها رواها أبو داود برقم (٣٧٦٠)

والترمذي برقم (١٨٤٧) من طريق أيوب عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله عنهما وإسنادها صحيح.

»»»»»»»»»» ■ عند باب ما جاء في الوضوء:

■ قال الحافظ رحمته الله في بحثه في الوضوء ومتى فرض (٢٣٣/١):

• (وقد حزم ابن الجهم المالكي بأنه كان قبل الهجرة مندوباً، وحزم ابن حزم بأنه لم يشرع إلا بالمدينة، ورد عليهما بما أخرجه ابن لهيعة في المغازي التي يرويها عن أبي الأسود يتيم عروة عنه أن جبريل عليه السلام علم النبي ﷺ الوضوء عند نزوله عليه بالوحي، وهو مرسل؛ ووصله أحمد من طريق ابن لهيعة أيضاً، لكن قال: عن الزهري عن عروة عن أسامة بن زيد عن أبيه؛ وأخرجه ابن ماجه من رواية رشدين بن سعد عن عقيل عن الزهري نحوه لكن لم يذكر زيد بن حارثة في السند؛ وأخرجه الطبراني في الأوسط من طريق الليث عن عقيل موصولاً، ولو ثبت لكان على شرط الصحيح، لكن المعروف رواية ابن لهيعة). اهـ.

قوله: (لكن لم يذكر زيد بن حارثة في السند)، هذا وهم منه رحمته الله،

فالحديث عند ابن ماجه برقم (٤٦٢) من طريق ابن لهيعة عن عقيل عن الزهري عن عروة قال: حدثنا أسامة بن زيد عن أبيه زيد بن حارثة فذكر الحديث، فوقع في هذا السند وهمان:

الأول: جعله من رواية رشدين بن سعد عن عقيل وهو من رواية

ابن لهيعة عن عقيل.

الثاني: نفيه وجود زيد بن حارثة رضي الله عنه في السند وهو موجود فيه،

وهكذا هو في تحفة الأشراف للزمري رحمته الله، ذكره من هذا الطريق إلى زيد بن حارثة رضي الله عنه برقم (٣٧٤٥)، وعلق عليه الحافظ في النكت الظراف بقوله: قلت: ذكر ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه أنه حديث كذب باطل. اهـ، أما هذا الطريق الذي ذكره الحافظ من رواية رشدين بن سعد

عند حديث رقم (۱۳۵):

ولخص الحافظ هذا في «التقريب» برقم (٤٩٩٢) بقوله: لا يعرف حاله. اهـ، وقول الحافظ في «التقريب»: لا يعرف حاله. ينافي قوله هنا: بإسناده قوي. وكلامه في «التقريب» أصوب؛ لأنه هو الموافق لكلام أئمة الحديث في ترجمته، كما تقدم في «التهذيب»، ولو أنه قال: وهو حديث قوي، فلم يحكم على هذا السند بعينه، لكن بالنظر لشأده عن أبي

عند حدیث رقم (۱۳۶):

■ قال الحافظ رحمه الله (١/٢٣٥):

• (وزاد الإسماعيلي فيه: «فغسل وجهه ويديه فرفع في عضديه، وغسل رجله فرفع في ساقيه»، وكذا لمسلم من طريق عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال نحوه، ومن طريق عمارة بن غزية عن نعيم، وزاد في هذه: أن أبا هريرة قال: «هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ»، فأفاد رفعه، وفيه رد على من زعم أن ذلك رأي أبي هريرة، بل من روايته ورأيه معاً). اهـ.

قوله: (وزاد في هذه) إلى قوله: (ورأيه معاً) هذا يوهم أن الروایتين متفقتان لفظاً أو مع اختلاف يسير لا يؤثر في المعنى، خلص فيه إلى مشروعية الإطالة فوق المرفقين والكعبين، وليس البحث معه في الخلاف في قوله: «فمن استطاع منكم»، وهل هو مدرج أو من كلامه عليه الصلاة والسلام؟ فإن هذا قد استوفى أهل العلم الكلام عليه، فمن أراد وجده، ولكن البحث معه في هذه الرواية التي نسبها إلى مسلم برقم

(٥٧٩، ٥٨٠)، من طريق عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن نعيم بن عبد الله: أنه رأى أبا هريرة يتوضأ، فغسل وجهه ويديه حتى كاد يبلغ المنكبين، ثم غسل رجله حتى رفع إلى الساقين، ثم قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إن أمتي يأتون يوم القيامة غُرّاً محجلين من أثر الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل». اهـ.

فليست الروايتان سواءً كما هو ظاهر كلامه أو صريحه؛ لأن قوله: «فأفاد رفعه»، راجع إلى ما ذكره قبل ذلك وهو قوله: «فرفع في عضديه... فرفع في ساقيه»، من مجموع الروايتين.

ورواية سعيد عن نعيم فيها وضوء أبي هريرة وفيها: «حتى كاد يبلغ المنكبين، ثم غسل رجله حتى رفع إلى الساقين». ولم يرفعه إلى النبي ﷺ، وهذا الوضوء على هذه الصفة هو موضع بحث الحافظ، وهو رأي أبي هريرة الثابت عنه. أما الرواية الثانية المرفوعة صراحة فلا دلالة فيها، وهو قوله: «حتى أشرع في العضد... حتى أشرع في الساق» ويدل على أنه جعل الجميع مرفوعاً قوله بعد ذلك بقليل (٢٣٦/١): واختلف العلماء في القدر المستحب من التطويل في التحجيل، فقليل إلى المنكب والركبة، وقد ثبت عن أبي هريرة رواية ورأياً. اهـ.

وقد تقدم ما فيه وأنه ثابت رأياً لا رواية، ومما يؤيد أن هذا الفعل من اجتهاده ورأيه وليس مرفوعاً الرواية التي ذكرها مسلم بعد هذه الرواية بيسير من طريق أبي حازم برقم (٥٨٦) قال: كنت خلف أبي هريرة وهو يتوضأ للصلاة، فكان يمد يده حتى يبلغ إبطه، فقلت له: يا أبا هريرة ما هذا الوضوء؟ فقال: يا بني فرّوخ أنتم هاهنا؟ لو علمت أنكم هاهنا ما توضأت هذا الوضوء. سمعتُ خليلي ﷺ يقول: «تبلغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء». وهذا هو نفس صفة الوضوء المنقول عنه في رواية سعيد عن نعيم؛ لأنه قال فيها: «حتى كاد يبلغ المنكبين».

عند حديث رقم (۱۴۲):

● (وقد روى العمرى). اهـ.

وقد ذكر ابن كثير وفاته سنة ٢٩٥ رحمه الله تعالى، ومثله الذهبي في ترجمته في السير (١٣/٥١٣).

عند حدیث رقم (۱۴۶):

■ قال الحافظ رحمه الله (٢٤٩/١):

• (وروى ابن جرير في تفسيره من طريق مجاهد قال: بينا النبي ﷺ يأكل ومعه بعض أصحابه وعائشة تأكل معهم إذ أصابت يد رجل منهم يدها، فكره النبي ﷺ ذلك فنزلت آية الحجاب). اهـ.

هذا الأثر ذكره ابن جرير في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ

ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ...﴾ الآية من سورة

الأحزاب [٥٣] فقال: حدثني يعقوب، قال: حدثنا هشيم عن ليث عن

مجاهد... فذكره، هشيم مدلس وليث هو ابن أبي سليم ضعيف

مضطرب الحديث واختلط؛ فالخبر مع إرساله ضعيف. وقد جاء هذا

الحديث بإسناد متصل حسن عن مجاهد عن عائشة وبسياق أتم من

عند حديث رقم (۱۵۶):

● (ويستحب حينئذ الإيتار لقوله: «ومن استجمر فليوتر»، وليس بواجب؛ لزيادة في أبي داود حسنة الإسناد قال: «ومن لا فلا حرج»، وبهذا يحصل الجمع بين الروايات). اهـ.

قوله: (حسنة الإسناد) فيه نظر؛ لأن هذا الخبر رواه أبو داود برقم (٣٥) من طريق الحُصَيْنِ الحُبْرَانِيِّ عن أبي سعيد عن أبي هريرة، وقد تكلم عليه في التلخيص كلاماً يتحصل منه تحرير القول في هذه الزيادة، فقال رَحِمَهُ اللهُ (١/١٣٠): ومداره على أبي سعيد الحبراني الحمصي، وفيه اختلاف، وقيل: إنه صحابي ولا يصح، والراوي عنه حصين الحبراني وهو مجهول. وقال أبو زرعة: شيخ. وذكره ابن حبان في الثقات. وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في «العلل». اهـ، وبه يتبين ضعف هذه الزيادة، وكلامه هذا في حصين الحبراني موافق لما ذكره أهل العلم في كتب التراجم في ترجمته، ولكلامه أيضاً هو في «التهذيب»، وقوله في

التلخيص: «مداره على أبي سعد الحبراني». الأقرب أنه تصحيف؛ لأنه تقدم أنه أبو سعيد بالياء المثناة من تحت، وقد وقع اختلاف في هذا الراوي هل هو أبو سعيد الحبراني أو أبو سعد الخير، وترجح عند الحافظ في «التهذيب» (٥٢٨/٤) أنهما اثنان وأن أبا سعد الخير صحابي، وأما أبو سعيد الحبراني فتابعي قطعاً. وهذا الخبر الضعيف الذي ذكره الحافظ أراد به - كما تقدم في كلامه - الاستدلال به على صرف الأمر الوارد الدال على الوجوب إلى الاستحباب في إيتار الاستجمار وهو الحديث الثابت في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «ومن استجمر فليوتر» عند البخاري برقم (١٦١) وعند مسلم برقم (٥٦٢) ورواه مسلم برقم (٥٦٣) عن أبي سعيد وأبي هريرة جميعاً ولم يذكر لفظه لكن قال: «بمثله» كما تقدم في لفظ أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه مسلم عن جابر رضي الله عنه بلفظ: «إذا استجمر أحدكم فليوتر» برقم (٥٦٥)، وما دام أن الخبر لم يثبت فلا يستدل به.

وظهر لي في المسألة دليل للجمهور في عدم وجوب الإيتار، وهو حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه عند مسلم برقم (٦٠٦، ٦٠٧)، وفي معناه أخبار أخرى، وفي حديث سلمان النهي عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار، فعلم أن الواجب هو النقاء، مع استكمال ثلاثة أحجار أو ما يقوم مقامها، وسكت عن الإيتار إذا لم ينق إلا بأكثر منها كأربع مثلاً، فدل على عدم وجوب خامسة؛ لأنه حصل الانقاء، والعدد ليس أقل من ثلاث فيكون هذا الخبر صارفاً لذلك إلى الاستحباب كما قال الجمهور. والله أعلم.

تنبيه:

وقد وهم الحافظ في البلوغ فجعل حديث: «ومن لا: فلا حرج» في بلوغ المرام عن عائشة رضي الله عنها وهو عن أبي هريرة رضي الله عنه كما في أبي داود.

أهداء من شبكة الألوكة
عند حديث رقم (١٥٩):

■ قال الحافظ رحمه الله (١/٢٦٠):

• (قوله: «نحو وضوئي هذا»: قال النووي: إنما لم يقل: «مثل»؛ لأن حقيقة مماثلته لا يقدر عليها غيره، قلت: لكن ثبت التعبير بها في رواية المصنف في الرقاق من طريق معاذ بن عبد الرحمن عن حمran عن عثمان ولفظه: «من توضأ مثل هذا الوضوء»، وله في الصيام من رواية معمر: «من توضأ وضوئي هذا»، ولمسلم من طريق زيد بن أسلم عن حمran: «توضأ مثل وضوئي هذا»). اهـ.

روايتنا البخاري التي ذكر هي كذلك عنده في هذين الموضعين، أما الأخيرة وهي رواية مسلم، فحصل له فيها انتقال نظر، فقد رواها مسلم برقم (٥٤٤) كما ذكر رحمه الله من طريق زيد بن أسلم عن حمran ولفظه عنده: قال: أتيت عثمان بن عفان بوضوء، فتوضأ ثم قال: إن ناساً يتحدثون عن رسول الله ﷺ أحاديث، لا أدري ما هي؟ إلا أنني رأيت رسول الله ﷺ توضأ مثل وضوئي هذا، ثم قال: «من توضأ هكذا غُفر له ما تقدم من ذنبه، وكانت صلاته ومشيه إلى المسجد نافلة»، فكأنه وقع نظره على قول عثمان رضي الله عنه: «توضأ مثل وضوئي هذا»، وظنّها من كلامه ﷺ، وإلا فللفظ مسلم من هذا الطريق الذي ذكره: «من توضأ هكذا» كما تقدم في الحديث، والله أعلم.

عند حديث رقم (١٦١):

■ قال الحافظ رحمه الله (١/٢٦٢):

• (زاد مسلم من طريق ابن المبارك وغيره عن يونس أبا سعيد مع أبي هريرة). اهـ.

هذه الزيادة عند مسلم برقم (٥٦٣) ليست من طريق ابن المبارك بل من طريق حسان بن إبراهيم وابن وهب كلاهما عن يونس أنه سمع أبا هريرة وأبا سعيد الخدري يقولان: قال رسول الله ﷺ بمثله. أي: بمثل

عند حدیث رقم (۱۶۳):

• تنبه •

عزوه الحديث لابن حبان فيه قصور؛ لأنه قد رواه من هو أرفع منه وهو الترمذي في سننه [كتاب التفسير، سورة الأنبياء برقم (٣١٦٤)]،

والإمام أحمد (٣/٧٥)، فعزوه إلى أحمد والترمذي أولى من عزوه إلى ابن حبان وحده، والله أعلم.

«» ■ عند باب من لم يَرِ الوضوء إلا من المخرجين من القُبُل والدُّبُر:

■ قال الحافظ رحمته الله (على قول البخاري: وقال أبو هريرة: لا وضوء إلا من حدث) (١/٢٨١):

● (قوله: (وقال أبو هريرة) وصله إسماعيل القاضي في الأحكام بإسناد صحيح، من طريق مجاهد عنه موقوفاً، ورواه أحمد وأبو داود والترمذي من طريق شعبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عنه مرفوعاً وزاد: «أو ريح»). اهـ.

قوله: (أبو داود) المتبادر من هذا الإطلاق أنه السجستاني صاحب السنن، إذ لو أراد الطيالسي لقيده به، وقد بحث عنه في السنن لأبي داود فلم أجده وفي تحفة الأشراف برقم (١٢٦٨٣)، لم يعزه إليه بهذا اللفظ، بل عزاه إلى الترمذي وابن ماجه، من هذا الطريق الذي ذكره الحافظ، وكذلك هو في التلخيص، عزاه إلى أحمد والترمذي وابن ماجه والبيهقي، والحديث قد رواه أبو داود الطيالسي برقم (٢٥٤٤) في مسنده من هذا الطريق الذي ذكره، ولعل هذا هو سبب وهمه وسبق إلى خاطره أنه صاحب السنن لا صاحب المسند الطيالسي، ثم ذكره مرة أخرى (١/٢٨٢) فقال: «ويؤيده الزيادة المذكورة قبل في رواية أبي داود»، وسبق ما فيه، وقد جاء هذا الحديث بلفظ آخر عند مسلم برقم (٨٠٥) وأبي داود في سننه برقم (١٧٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه من طريق سهيل بن أبي صالح لكنه من غير رواية شعبة عنه، ولفظه عند مسلم: «فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً، أو يجد ريحاً» وعند أبي داود: «فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً، أو يجد ريحاً». والحافظ لم يرد هذا اللفظ قطعاً؛ لأنه عند أبي داود من طريق حماد بن سلمة عن سهيل، ولأن لفظه ليس

عند حديث رقم (١٨٣):

■ قال الحافظ رحمه الله (٢٨٨/١):

هذا الحديث لفظه عند مسلم برقم (٨٢٣) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً مرَّ، ورسول الله ﷺ يبول، فسلم فلم يردّ عليه. فإن كان المصنف رحمه الله تعالى أراد أن فيه ذكر الكراهة فليس فيه شيء من ذلك، إنما فيه ترك الرد، وإن أراد الاستدلال به على ذلك، فإنه ثبت عند المصنف على شرطه ما هو أوضح في الدلالة من حديث ابن عمر وهو ما رواه في كتاب التيمم، باب التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة برقم (٣٣٧)، عن الأعرج قال: سمعتُ عُمرًا مولى ابن عباس قال: أقبلتُ أنا وعبد الله بن يسار مولى ميمونة زوج النبي ﷺ حتى دخلنا على أبي جُهم بن الحارث بن الصّمة الأنصاري، فقال أبو جُهم: أقبل النبي ﷺ من نحو بئر جَمَلٍ فلقيه رجل فسلم عليه فلم يردّ عليه النبي ﷺ حتى أقبل على الجدار فَمَسَحَ بوجهه ويديه، ثم ردّ عليه السلام. وهذا الحديث أظهر في الدلالة لما ذكر من كراهية ذكر الله بعد الحدث؛ لأن حديث ابن عمر فيه أنه سلم عليه وهو يبول فلم يرد عليه، أما حديث أبي جُهم فسلم بعد فراغه من حاجته فلم يرد عليه، ولا يلزم من الكراهة

حال الحدث الكراهة بعدها لاختلاف الحالين؛ لأنه إن كان الرد وهو على غير وضوء مكروهاً، فالكراهة حال الحدث أشد، فكان الاستدلال به أظهر سنداً وممتناً؛ لأن البخاري رواه في صحيحه فهو على شرطه.

والذي يدل على مراد المصنف صراحة ما رواه أبو داود من حديث المهاجر بن قنفذ رضي الله عنه أنه أتى النبي ﷺ وهو يبول فسلم عليه، فلم يرد عليه حتى توضأ، ثم اعتذر إليه فقال: «إني كرهت أن أذكر الله، تعالى ذكره، إلا على طهر». أو قال: «على طهارة» برقم (١٧)، كتاب الطهارة، باب في الرجل يرد السلام وهو يبول، وعند أبي داود برقم (٣٣٠) في حديث ابن عمر السابق من طريق محمد بن ثابت وهو ضعيف، وقال في آخره: «إنه لم يمنعني أن أرد عليك السلام إلا أنني لم أكن على طهر» قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: روى محمد بن ثابت حديثاً منكراً في التيمم. اهـ، وهذه الرواية فيها نكارة؛ لأن محمد بن ثابت ذكر فيها أنه تيمم بضربتين، وهو خلاف ما ثبت عن النبي ﷺ في هذه القصة من حديث ابن عمر عند أبي داود وفيه ضربة واحدة، وكذلك حديث أبي جهم السابق عند البخاري، وخلاف الأحاديث الصحيحة في باب التيمم، أما قوله: «إنه لم يمنعني أن أرد عليك» فليست العمدة عليها، إنما هي شاهد في الباب، وحديث المهاجر بن قنفذ رضي الله عنه ظاهر الدلالة لما ذكر المصنف رحمه الله تعالى، ودلالة حديث أبي جهم من جهة عدم رده مع أن الرد واجب.

أما حديث ابن عمر فهو في كراهة الرد أثناء الحدث، وظاهر أن دلالة حديث أبي جهم على الكراهة أثناء الحدث من باب أولى، فهو أبلغ في الدلالة من حديث ابن عمر رضي الله عنه، والله أعلم.

تنبيه:

حديث أبي جهم السابق أخرجه أيضاً مسلم معلقاً برقم (٨٢٢)،

لكن عند البخاري قال: «أقبلتُ أنا وعبد الله بن يسار»، قال الحافظ في الفتح (٤٤٢/١): قوله: «أقبلتُ أنا وعبد الله بن يسار»، هو أخو عطاء بن يسار التابعي المشهور، ووقع عند مسلم في هذا الحديث «عبد الرحمن بن يسار» وهو وهم، وليس له في هذا الحديث رواية، ولهذا لم يذكره المصنفون في رجال الصحيحين. اهـ.

■ قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ (٢٩٢/١):

الذي في مسلم برقم (٥٥٩) من طريق ابن وهب: أخبرني عمرو بن الحارث؛ أن حَبَّانَ بن واسع حدثه؛ أن أباہ حدثه؛ أنه سمع عبد الله بن زيد بن عاصم المازني ثم الأنصاري يذكر أنه رأى رسول الله ﷺ، ... فذكر الحديث.

فتبين أن الذي رأى عبد الله بن زيد يتوضأ هو واسع بن حبان لا حبان بن واسع، وكذا هو في تحفة الأشراف برقم (٥٣٠٧)، وذكره الحافظ ابن حجر في النكت الظراف كذلك وهو واضح لا إشكال فيه، فكأن الذي وقع هنا إما تصحيف أو انقلب اسمه على الحافظ؛ لأنه كما تقدم في رواية مسلم من رواية حبان بن واسع بن حبان عن أبيه فكأنه انقلب لاشتباه الأسماء، ويحتمل أنه سقط منه أن أباه حدثه أو نحو هذه

● (قوله: «لما ثقل» أي: في المرض، وهو بضم القاف بوزن صغر، قاله في الصحاح. وفي القاموس لشيخنا: ثقل كفرح فهو ثاقل وثقليل، اشتد مرضه. فلعل في النسخة سقطاً والله أعلم). اهـ.

والذي يظهر لي أنه لا إيراد على كلام الحافظ، وهو مستقيم؛ لأنه لم يرد أن صاحب القاموس لم يذكر أن مادة ثقل على وزن كرم، بل أراد أنه جعله ثقل كفرح بمعنى اشتد مرضه خطأ، وأنها بمعنى اشتد مرضه على وزن كرم لا على وزن فرح، ويدل له أن الشارح الزبيدي نقل كلام الحافظ هذا، ثم قال: قال شيخنا: ولا يبعد أن يكون وهماً أو غفلة. اهـ.

نقله عنه في حاشية القاموس [ص ٨٧٥ دار الفكر].

■ قال الحافظ رحمه الله (١/٣٠٥):

حديث عائشة هذا قد رواه البخاري في كتاب الغسل، باب غُسل الرجل مع امرأته برقم (٢٥٠)، بلفظ: قالت: كنت أغتسلُ أنا والنبي ﷺ من إناء واحد، من قدح، يقال له: الفرقُ. ففي اقتصاره على مسلم قصور في العزو.

عند حديث رقم (٢٠١):

(ولأحمد وأبي داود بإسناد صحيح عن جابر مثله). اهـ.

ولفظه عند أحمد (٣/٣٠٣) وأبي داود برقم (٩٣) قال: «كان النبي ﷺ يغتسلُ بالصاع ويتوضأ بالمد». وهو عندهما من طريق يزيد بن

■ قال الحافظ رحمته الله في (٣٠٧/١): في معرض كلامه على حديث المغيرة بن شعبه رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه خرج لحاجته، فأتبعه المغيرة بإداة فيها ماء فصب عليه حين فرغ من حاجته فتوضأ ومسح على الخفين، قال:

• قوله: (أنه خرج لحاجته) في الباب الذي بعد هذا أنه كان في سفر، وفي المغازي أنه كان في غزوة تبوك على تردد في ذلك من رواته، ولمالك وأحمد وأبي داود من طريق عباد بن زياد عن عروة بن المغيرة أنه كان في غزوة تبوك بلا تردد، وأن ذلك كان عند صلاة الفجر.

قوله: (فاتبعه) بتشديد المثناة المفتوحة، وللمصنف من طريق مسروق عن المغيرة في الجهاد وغيره: أن النبي ﷺ هو الذي أمره أن يتبعه بالإداوة، وزاد: «فانطلق حتى توارى عني فقضى حاجته، ثم أقبل فتوضأ». اهـ.

وفيه عليه عدة مآخذ:

الأول: قوله: «على تردد»، الذي رأيت في كتاب المغازي برقم (٤٤٢١) من طريق عروة بن المغيرة عن أبيه المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: ذهب النبي ﷺ لبعض حاجته فقمْتُ أسكبُ عليه الماء - لا أعلمُهُ إلا قال: في غزوة تبوك - وذكر الحديث. ومثل هذه الصيغة لا توصف بالتردد؛ لأن نفي العلم بغير ذلك يدل على التحقق من الشيء، وهذا واضح له نظائر في السنة، جعلها أهل العلم في حكم المرفوع، كما في حديث أبي العباس سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه: كان الناس يُؤمرون أن يضعَ الرجلُ يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة، قال أبو حازم: لا أعلمُهُ إلا ينمي ذلك إلى النبي ﷺ، رواه البخاري برقم (٧٤٠).

ثانياً: قوله: «ولمالك وأحمد وأبي داود من طريق عباد بن زياد... إلخ».

هذه الرواية من طريق عباد هذا عند مسلم برقم (٩٥٢)؛ أن عروة ابن المغيرة بن شعبة أخبره: أن المغيرة بن شعبة أخبره: أنه غزا مع رسول الله ﷺ تبوك. قال المغيرة: فتبرَّز رسول الله ﷺ قِبَلَ الغائط، فحملتُ معه إداوة قبل صلاة الفجر. وقد تنبه الحافظ لهذا فيما بعد فقال

في هذا الموضع من كتاب المغازي (١٢٦/٨): ووقع عند مسلم من رواية عباد بن زياد عن عروة بن المغيرة أن المغيرة أخبره أنه غزا مع رسول الله ﷺ تبوك. اهـ.

وعباد هذا هو أخو عبيد الله بن زياد تفرد بالرواية عنه الزهري، وهو في هذا الموضع متابعة وليس له عنده إلا هذا الموضع.

ثالثاً: قوله: «وللمصنف من طريق مسروق عن المغيرة في الجهاد...» إلخ.

طريق مسروق التي في الجهاد ليس فيها ما ذكر، ولفظها: «انطلق رسول الله ﷺ لحاجته ثم أقبل فتلقته بماء وعليه جبة شامية، فمضمض واستنشق وغسل وجهه، فذهب يُخرج يديه من كُميه وكانا ضيقتين فأخرجهما من تحت، فغسلهما، ومسح برأسه وعلى خفيه». ولم أر ذكر مسروق في الجهاد إلا في هذا الموضع، في باب الجبة في السفر والحرب. برقم (٢٩١٨). بل لم يذكر حديث المغيرة في كتاب الجهاد إلا في هذا الموضع، وقد تتبعته في كتاب الجهاد حديثاً حديثاً فلم أجده في موضع آخر منه، وهذا اللفظ الذي ذكره الحافظ وجدته في كتاب الصلاة، باب الصلاة في الجبة الشامية برقم (٣٦٣) من طريق مسروق عن المغيرة بن شعبة قال: كنتُ مع النبي ﷺ في سفر فقال: «يا مغيرة خذ الإداوة»، فأخذتها، فانطلق رسول الله ﷺ حتى توارى عني فقضى حاجته وعليه جبة شامية، فذهب ليُخرج يده من كُمها فضاقت، فأخرج يده من أسفلها فصببتُ عليه فتوضأ وضوءه للصلاة، ومسح على خفيه، ثم صلى. وطريق مسروق ذكرها البخاري في موضع ثالث في كتاب اللباس، باب من لبس جبة ضيقة الكمين في السفر، برقم (٥٧٩٨) بلفظ قريب من لفظه في الجهاد، وفي موضع رابع في كتاب الصلاة بلفظ مختصر. برقم (٣٨٨).

■ قال الحافظ رحمه الله (١/٣١٠):

يعني الحافظ: أن عند مسلم في نقض الوضوء من لحوم الإبل حديثين، وفي كلامه نظر، والمشهور في نقض الوضوء من لحوم الإبل حديث جابر بن سمرة عند مسلم برقم (٨٠٢)، ويظهر لي أنه عنى بالحديث الثاني البراء بن عازب عند أحمد (٢٨٨/٤) وأبي داود برقم (١٨٤)؛ لأنه حديث مشهور في الباب، وكثيراً ما يذكر مع حديث جابر بن سمرة في هذه المسألة، والله أعلم.

عند باب هل يُضمضُ من اللبن:

■ عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ شرب لبناً فمضمض وقال: «ان له دسماً».

■ قال الحافظ رحمه الله (١/٣١٣):

• (وأخرج ابن ماجه من حديث أم سلمة وسهل بن سعد مثله، وإسناد كل منهما حسن). اهـ.

حديث أم سلمة عند ابن ماجه برقم (٤٩٩) من طريق موسى بن يعقوب الزمعي: حدثني أبو عبيدة بن عبد الله بن زمعة، عن أبيه، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا شَرِبْتُمُ اللَّبَنَ فَمَضْمُضُوا، فَإِنَّ لَهُ دَسْمًا»، وموسى هذا قال في «التقريب»: صدوق سيء الحفظ. اهـ، وهو كذلك، وحديث سهل بن سعد عند ابن ماجه برقم (٥٠٠) من طريق عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد الساعدي، عن أبيه، عن جده أن رسول الله ﷺ قال: «مَضْمُضُوا مِنَ اللَّبَنِ، فَإِنَّ لَهُ دَسْمًا».

وبهذا يظهر أن حكم الحافظ على كل واحد من السندين أنه حسن ليس بصواب، خاصة الذي من طريق عبد المهيمن، لكن لو قال عن الطريق الذي فيه موسى بن يعقوب أنه حسن بشاهده الذي ساقه قبله عند ابن ماجه برقم (٤٩٨) من حديث ابن عباس فذكره بصيغة الأمر: «مضمضوا من اللبن»، لكان حكماً مستقيماً لأن حديث ابن عباس بصيغة الأمر سند قوي، رجاله رجال الصحيح، وفيه الوليد بن مسلم صرح بالتحديث عن الأوزاعي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وهو وإن كان معروفاً بتدليس التسوية، ومثل هذا يشترط أن يصرح بسماعه من شيخه ومن فوقه، لكن الزهري معروف بالرواية عن عبيد الله، مما يبعث على الظن أن الوليد لم يسقط بينهما أحداً، أما الطريق الآخر عن سهل بن سعد رضي الله عنه فضعفه شديد فلا ينجبر بما تقدم، ولو أنه قال عن حديثي أم سلمة وسهل إنه حديث حسن لشاهده من حديث ابن عباس أو نحو هذه العبارة لضعف جانب الاعتراض على كلامه رحمه الله تعالى.

■ قال الحافظ رحمه الله (١/٣١٣):

وهذا الحديث رواه أبو داود برقم (١٩٧) من طريق مُطيع بن راشد عن توبة العنبري أنه سمع أنس بن مالك فذكره، وفيه عنده زيادة لم يذكرها الحافظ وهي قوله: «وصلّى».

فظهر من القاموس ومجمع البحار أن الميم مفتوحة على كل حال، أما الباء فيجوز فيها الفتح والكسر كما في القاموس، ثم إن الضبط الذي ذكره لا يأتي غالباً إلا في أسماء الآلات التي هي بكسر أوله وفتح ثالثه على وزن مِفْعَل كالمنجل والخنجر والمنبر، ونحوها، والله أعلم.

■ قال الحافظ رحمه الله (١/٣٣٨):

• (لأن المختلف فيه لا يجب إنكاره). اهـ.

إطلاق هذه العبارة هكذا غير صواب، وقد قال نحواً منها النووي في بعض كلامه، بل حكى الاتفاق على أنه لا إنكار في مسائل الخلاف. والصواب في هذه المسألة أن المسائل على قسمين: مسائل خلافية ومسائل اجتهادية.

والمسائل الخلافية على قسمين :

الأول: مسائل الخلاف فيها قوي من كلا الجانبين لقوة الأدلة، وهذا واقع في كثير من المسائل، مثل الخلاف في بعض صور سجود السهو، فهذه المسائل إذا أخذ المكلف بأحد الأقوال فيها وعمل به فلا ينكر عليه من يخالفه؛ لأنه استند إلى قول له دليله، كما فعل مخالفه.

الثاني: مسائل خلافية، الخلاف فيها ضعيف لأن المخالف استند إلى حديث لا يصح أو تأول الحديث المخالف له تأويلاً لا يقبل، فهذه ينكر القول بها، مثل القول بنقض وضوء من ضحك في صلاته؛ لأنه استند إلى مرسل ضعيف لا يصح، عن أبي العالية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

عند باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء:

■ قال الحافظ رحمته الله (٣٤٢/١) بعد كلام له على حديث

القلتين، قال:

• (وخصص به حديث ابن عباس مرفوعاً: «الماء لا ينجسه شيء»،

وهو حديث صحيح رواه الأربعة وابن خزيمة وغيرهم). اهـ.

حديث ابن عباس هذا ذكره في البلوغ برقم (٧) بقوله: ولأصحاب السنن: اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ في جفنة، فجاء ليغتسل منها، فقالت: إني كنت جنباً، فقال: «إن الماء لا يجنب»، وصححه الترمذي وابن خزيمة. اهـ. وهذا العزو في البلوغ أحسن تحريراً من كلامه في الفتح؛ لأن اللفظ الذي ذكره في البلوغ وهو: «إن الماء لا يجنب»، عند أبي داود برقم (٦٨) والترمذي برقم (٦٥) وابن ماجه برقم (٣٧٠) فهو لفظ أهل السنن إلا النسائي، والحافظ قال في البلوغ: ولأهل السنن ولم يقل: وللأربعة، ومثل هذا الأسلوب معروف عند أهل الحديث أن يقال: ولأهل السنن أو عندهم إذا كان للأكثر بخلاف التنصيص عليهم عدلاً، فهذا يفهم منه جميع أهل السنن، وهذا اللفظ عند المذكورين من رواية أبي الأحوص عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس، أما الذي ذكر في الفتح بلفظ: «الماء لا ينجسه شيء»، فهو عند النسائي برقم (٣٢٦) من طريق سفيان عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس، وهو من هذا الطريق عند أحمد (٢٣٥/١) مختصراً بلفظ: «الماء لا ينجسه شيء» قال: حدثنا وكيع حدثنا سفيان به، ورواه أحمد (٣٠٨/١) فذكر قصة: أن امرأة من نساء النبي ﷺ وفي آخره: «إن الماء لا ينجسه شيء»، قال: حدثنا عبد الله بن الوليد قال: حدثنا سفيان به، وبهذا يتبين أن الذي في البلوغ هو الصواب خلافاً لما في الفتح، وقد جود المقام في التلخيص وذكره على الصواب فقال (٢٦/١): وعن ابن عباس بلفظ: «الماء لا

وقوله في التلخيص: أصحاب السنن؛ أي: إلا النسائي كما تقدم، ومما يحسن التنبيه له أن الحافظ ذكره بهذا اللفظ من حديث ابن عباس مع أن المشهور في كتب الأحكام والفقه حديث أبي سعيد، وقد ذكره المصنف في البلوغ وذكره غيره ممن صنف في الأحكام. فقال في البلوغ برقم (٢): وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الماء طهورٌ لا يُنجسه شيء» أخرجه الثلاثة وصححه أحمد. اهـ، وحديث ابن عباس وما جاء في معناه بهذا اللفظ المذكور تذكر كشواهد له، وقد يكون السبب في عزوه لحديث ابن عباس للأربعة أنه قد استقر عنده أنه بهذا اللفظ عندهم أو عند أكثرهم كما هو الواقع في حديث أبي سعيد الخدري فسبق إلى وهمه أنه من رواية ابن عباس، ولم يستحضره من حديث أبي سعيد فنشأ منه هذا الوهم، والله أعلم.

■ قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ (١/٣٥٦):

ظاهر هذا العزو أنه عند أبي داود في سننه، وليس كذلك بل هو عنده في المراسيل برقم (٥)، ولذا لو قيده بقوله عند أبي داود في مراسيله، أو في المراسيل لأبي داود لكان أحسن، واندفع الإيهام؛ لأنه عند الإطلاق في العزو لأبي داود المراد سننه، وهذا هو الجاري اصطلاحاً وعملاً عند أهل الحديث وغيرهم، ولأن سننه مشتملة على أحاديث مرسلة، فتقييد الحديث بكونه مرسل لا يزيل الإيهام، بل التقييد في العزو إليه، وقد صنع هذا في التلخيص الحبير فإنه قال (١/٧٦):

عند حدیث رقم (۲۴۸):

• (قوله: (بدأ فغسل يديه) يحتمل أن يكون غسلهما للتنظيف مما بهما من مستقذر، وسيأتي في حديث ميمونة تقوية ذلك، ويحتمل أن يكون هو الغسل المشروع عند القيام من النوم، ويدل عليه زيادة ابن عيينة في هذا الحديث عن هشام: «قبل أن يدخلهما في الإناء»، رواه الشافعي والترمذي، وزاد أيضاً: «ثم يغسل فرجه» وكذا لمسلم من رواية أبي معاوية). اهـ.

هذه الزيادة التي رواها ابن عيينة عن هشام، واقتصر في عزوها إلى الشافعي والترمذي، أخرجها مسلم برقم (٧٢١) من رواية زائدة عن هشام بلفظ: «بدأ فغسل يديه قبل أن يُدخل يده في الإناء»، والحافظ قصد جمع الروايات عن هشام، بدليل أنه ذكر رواية أبي معاوية عن هشام التي عند مسلم كما تقدم في النقل عنه، ومع أن هذه الروايات عند مسلم في موضع واحد عن شيخ واحد، فقد عزا بعضها إليه وبعضها لم يعزها إليه، كما في هذه الزيادة، فحصل منه قصور في العزو، وسبب هذا القصور في العزو فيما يظهر لي أنه قلّد الحافظ المزي في التحفة، فإنه اقتصر في الأطراف على علامة الترمذي، وهذا مما يستدرك على الحافظ المزي، وقد فات الحافظ ابن حجر في النكت الظراف على الأطراف التنبيه عليه، وكذا لم أرَ الحافظ أبا زرعة العراقي نبه عليه في كتابه الإطراف

وقد عُلِمَ أن الحديث أو الزيادة إذا كانت في الصحيحين أو أحدهما فإن المتعين اصطلاحاً هو العزو إلى الرواية التي في الصحيح، فترك ذلك إما قصور أو تقصير في العزو كما تقدم، والله أعلم.

■ قال الحافظ رحمه الله (١/٣٦١):

قوله: (وليس في شيء من الروايات عنهما التصريح بذلك) في هذا
النفي نظر، فقد روى الإمام أحمد (٢٣٧/٦): حدثنا يزيد، أخبرنا عروة
أبو عبد الله البزار، عن الشعبي، عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ
إذا اغتسل من الجنابة بدأ فتوضأ وضوءه للصلاة، وغسل فرجه وقدميه،
ومسح يده بالحائط، ثم أفاض عليه الماء، فكأنني أرى أثر يده في
الحائط»، ففي هذه الرواية ذكر غسل القدمين قبل غسل البدن صراحة؛
لأنها رواه قالت: «ثم أفاض عليه الماء»، بعد ذكر الوضوء مع غسل
القدم، فتكون هذه الرواية عند أحمد واردة على قوله، وليس في شيء
من الروايات عنهما التصريح بذلك.

هذا الحديث أعل بالانقطاع بين الشعبي وعائشة رضي الله عنها.

عند حديث رقم (٢٤٩):

■ قال الحافظ رحمه الله (١/٣٦٣):

• (ولم يقع في شيء من طرق هذا الحديث التنصيص على مسح الرأس في هذا الوضوء، وتمسك به المالكية لقولهم: إن وضوء الغسل لا يمسح فيه الرأس بل يكفي عنه بغسله). اهـ.

بل جاء في رواية عن عائشة رضي الله عنها التنصيص على نفي المسح، وجاء لها شاهد من حديث ابن عمر، فروى النسائي من طريق أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها وفيه: «حتى إذا بلغ رأسه لم يمسح وأفرغ عليه الماء. فهكذا كان غسل رسول الله ﷺ». ورواه النسائي من طريق عمرو بن سعد عن نافع عن ابن عمر مثله سواء برقم (٤٢٢)، وبوّب عليه النسائي «باب ترك مسح الرأس في الوضوء من الجنابة».

وأجزم أن الحافظ لو اطلع عليها لم يخل هذا البحث من ذكرها، كما هي عادته، وأنها دليل لقول المالكية، والمخالفون يقولون: إن ثبتت هذه الرواية فلا تدل على ترك مسحه دائماً؛ لأنه ثبت من حديث عائشة أن يتوضأ وضوءه للصلاة، فيحتمل أنه يفعل هذا تارة وهذا تارة، أو تركه لسان الجواز.

عند حدیث رقم (۲۶۸):

■ قال الحافظ رحمه الله (١/٣٧٨):

• (ووقع في رواية الإسماعيلي من طريق أبي موسى عن معاذ بن هشام «أربعين» بدل «ثلاثين»، وهي شاذة من هذا الوجه، لكن في مراسيل طاووس مثل ذلك، وزاد: «في الجماع»، وفي صفة الجنة لأبي نعيم من

طريق مجاهد مثله وزاد: «من رجال أهل الجنة»، ومن حديث عبد الله بن عمرو رفعه: «أعطيت قوة أربعين في البطش والجماع»، وعند أحمد والنسائي وصححه الحاكم في حديث زيد بن أرقم رفعه: «إن الرجل من أهل الجنة ليعطى قوة مائة في الأكل والشرب والجماع والشهوة»، فعلى هذا يكون حساب قوة نبينا أربعة آلاف). اهـ.

ما خلاص إليه من هذا العدد وأنه أعطي قوة أربعة آلاف رجل، كلام لا تحقيق تحته بل هو باطل بالنظر إلى الأسانيد، ذلك أنه اعتمد على ما ذكره عن مجاهد، وهذا الأثر المذكور عنه لا يصح بل هو موضوع؛ لأن فيه عبد العزيز بن أبان وقد كذبه الأئمة وقالوا: أحاديثه موضوعة. وفيه أيضاً ثوير بن أبي فاختة وهو ضعيف، وهو من هذا الطريق عند الحارث بن أبي أسامة برقم (٩٤٨)، ثم إن اللفظ الذي اطلعت عليه ليس فيه: «في الجماع»، إنما بلفظ: «أعطي رسول الله ﷺ قوة بضع أربعين رجلاً كل رجل من أهل الجنة»، وهذا الأثر عن مجاهد جاء بلفظ آخر ليس فيه: «من أهل الجنة»، فروى ابن سعد (٣٧٤/١) من طريق ليث عن مجاهد قال: «أعطي رسول الله ﷺ بضع أربعين رجلاً، وأعطي كل رجل من أهل الجنة بضع ثمانين»، وليث هو ابن أبي سليم وهو ضعيف، لكن إسناده أنظف من ذاك الطريق الذي فيه ابن أبان، والذي وصمه الأئمة بالكذب، فمثل هذا الطريق لا يجوز السكوت عليه دون بيان حاله، خاصة أن الحافظ رتب عليه أمراً هو من خصائصه ﷺ فقال: «فعلى هذا يكون حساب قوة نبينا أربعة آلاف»، عفا الله عنا وعنّه.

وأما مرسل طاووس فقد ثبت عنه بإسناد صحيح عند ابن سعد (١/٣٧٤) قال: أخبرنا محمد بن عبد الله الأسدي وقبيصة بن عقبة، قالا: أخبرنا سفيان عن معمر عن ابن طاووس عن طاووس قال: «أعطي

عند حدیث رقم (۲۸۰):

• (قوله: (فقال: من هذه؟) يدل على أن الستر كان كثيفاً، وعرف أنها امرأة لكون ذلك الموضع لا يدخل عليه فيه الرجال). اهـ.

هذا فيه نظر، والأظهر أنه عرف أنها امرأة؛ لكونها سلمت عليه، وميز صوتها من صوت الرجال.

وقد رواه البخاري في مواضع أخرى منها برقم (٣٥٧)، وفيه: أنه سمع أم هانئ بنت أبي طالب تقول: ذهبتُ إلى رسول الله ﷺ عام الفتح فوجدتهُ يغتسل وفاطمة ابنته تسترهُ، قالت: فسَلَّمْتُ عليه، فقال: «مَنْ هذه؟» فقلتُ: أنا أمُّ هانئ بنتُ أبي طالب، فقال: «مرحباً بأمِّ هانئ». وهو واضح من هذه الرواية أنه عرف أن الصوت صوت امرأة بعد سلامها.

وكذلك رواه البخاري بهذا اللفظ برقم (٣١٧١) وبرقم (٦١٥٨)، والله أعلم.

عند حدیث رقم (۲۸۳):

(٢٨٣) حدثنا علي بن عبد الله قال: حدثنا يحيى قال: حدثنا حميد قال: حدثنا بكر عن أبي رافع عن أبي هريرة أن النبي ﷺ لقيه في بعض طرق المدينة وهو جنب، فانخست منه، فذهب فاغتسل، ثم جاء فقال: «أين كنت يا أبا هريرة؟» فقال: كنت جنباً فكرهت أن أجالسك وأنا على غير طهارة. فقال: «سبحان الله إن المسلم لا ينجس».

■ قال الحافظ رحمه الله (١/٣٩١):

• (وكان سبب ذهاب أبي هريرة أنه رحمه الله كان إذا لقي أحداً من أصحابه ماسحه ودعا له، هكذا رواه النسائي وابن حبان من حديث حذيفة، فلما ظن أبو هريرة أن الجنب ينجس بالحدث خشي أن يماسحه رحمه الله كعادته، فبادر إلى الاغتسال). اهـ.

قول الحافظ: (خشي أن يماسحه) فيه غفلة عن الرواية الأخرى للحديث في الباب الذي بعده مباشرة برقم (٢٨٥) وفيه: لقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا جنب، فأخذ بيدي فمشيت معه حتى قعد، فانسلت فأتيت الرجل فَاغْتَسَلْتُ... الحديث.

فهذه الرواية صريحة في مماسسته له، والأقرب - والله أعلم - أن سبب ذهابه ما جاء في الرواية: «وأنا على غير طهارة»، وهذا لا يفهم منه أنه يعتقد النجاسة عند حصول الجنابة، ولذا لما أخذ بيده صلى الله عليه وسلم سكن له أبو هريرة ومشى معه، ولو كان يعتقد نجاسة يده بالجنابة لبادر إلى إخباره صلى الله عليه وسلم أو قبض يده معترفاً بهذا، وليس في قوله صلى الله عليه وسلم: «إن المسلم لا ينجس» ما يدل على أن أبا هريرة كان يعتقد نجاسة البدن عند حدوث الجنابة، بل فيه بيان أن الجنب لا تكره مجالسته، وهذا هو الذي ظنه رحمه الله، وهو أن الجنب تكره مجالسته، ولذا قال: «وأنا على غير طهارة»، وفي اللفظ الآخر قال: «لقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا جنب»، ولأن الجنابة حدث أكبر أيضاً، ومما يبين هذا أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال في جوابه له: «سبحان الله إن المسلم لا ينجس»؛ لأن الذي تجتنب مجالسته من كان عليه نجاسة في بدنه أو ثوبه والجنابة ليست كذلك، ولم يقل: إن الجنب لا ينجس، حتى يقال: إن أبا هريرة ظن أن الجنابة تنجس البدن، لكن هذا الجواب الذي ذكره الحافظ يمكن أن يكون دفعاً لتوهم حذيفة كما سيأتي؛ لأن في الخبر عنه ما يدل عليه، وكأنه والله أعلم ظنها نجاسة معنوية خاصة تحدث للجنب، تكره معها المجالسة والمماسسة مع

عند حديث رقم (۲۸۷):

■ قال الحافظ رحمه الله (١/٣٩٣):

• (قوله: (أن عمر بن الخطاب سأل) ظاهره أن ابن عمر حضر هذا السؤال، فيكون الحديث من مسنده، وهو المشهور من رواية نافع، وروى عن أيوب عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر أنه قال: «يا رسول الله»، أخرجه النسائي، وعلى هذا فهو من مسند عمر، وكذا رواه مسلم من طريق يحيى القطان، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر). اهـ.

الذي رأيتَه عند مسلم برقم (٧٠٢) عن ابن عمر: أن عمر.. كما عند البخاري، وهذا ظاهر أنه من مسند ابن عمر رضي الله عنهما، والذي يظهر لي

أن الحافظ أخذه عن المزي، فقد ذكره في تحفة الأشراف من طريق يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر في مسند عمر رضي الله عنه فقال برقم (١٠٥٥٢) حديث: أنه قال: يا رسول الله ﷺ أينام أحدنا وهو جنب؟... الحديث [م ت س في الطهارة (٤٠ - ٤)] عن محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي وزهير بن حرب؛ كلاهما عن يحيى بن سعيد، عن عبيد الله بن عمر، عنه، به. اهـ.

وهذا السند عند مسلم ليس كما ذكر، بل هو كما تقدم عن ابن عمر أن عمر قال: يا رسول الله. فهو وهم، أو سبق نظر من الحافظ المزي، وكان الحافظ تقلده في هذا، فنظر في مسند عمر من التحفة، فنقله كما هو، وبه يتبين أن الوهم وقع لهما جميعاً، لكن الحافظ تابع المزي، ثم نظرت في كتاب الإطراف بأوهام الأطراف لولي الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي، فوجدته قد استدرك هذا على المزي برقم (٣٠٠). فحمدت الله على توفيقه، وهذا مما لم ينبه عليه الحافظ في النكت الظراف على تحفة الأشراف، وتقدم أن الحافظ ابن حجر يتابع المزي كثيراً، ويأخذ عنه كثيراً من الفوائد، خاصة في حصر بعض الروايات عن بعض الرواة في مثل قوله: ليس له رواية عن أحد من الصحابة إلا هذا الموضع أو المواضع ونحو ذلك، يجدها محصورة مجموعة في كتاب المزي رحمه الله تعالى.

وطريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله رواها الترمذي برقم (١٢٠)، وإسنادها على شرطهما، أما رواية النسائي التي ذكرها من طريق أيوب عن نافع فهي عنده في الكبرى برقم (٩٠٦٣) وإسنادها صحيح، والله أعلم.

كتاب الحيض

﴿﴾ عند حديث رقم (٣٠٢):

■ قال الحافظ رحمته الله (١/٤٠٤):

● (ويؤيده ما رواه ابن ماجه بإسناد حسن عن أم سلمة أيضاً: أن النبي ﷺ كان يتقي سورة الدم ثلاثاً ثم يباشر بعد ذلك). اهـ.

هذا الخبر لم أجده في سنن ابن ماجه، وقد ذكره الهيثمي في المجمع فقال (١/٢٨٢): وعن أم سلمة قالت: «كان رسول الله ﷺ يتقي سورة الدم ثلاثاً ثم يباشر بعد ذلك». قلت: لها حديث عند ابن ماجه وغيره خلا قولها: «يتقي سورة الدم ثلاثاً». رواه الطبراني في الأوسط وفيه سعيد بن بشير وثقه شعبة، واختلف في الاحتجاج به. اهـ.

وذكره الهيثمي أيضاً في مجمع البحرين برقم (٥٠٤): حدثنا أبو زرعة، ثنا محمد بن بكار بن بلال العاملي، ثنا سعيد بن بشير، عن قتادة، عن الحسن، عن أمه، عن أم سلمة قالت: «كان رسول الله ﷺ يتقي سورة الدم ثلاثاً ثم يباشر بعد ذلك».

قلت: رواه ابن ماجه خلا قوله: «يتقي سورة الدم ثلاثاً»، اهـ.

وبذكره لسند الطبراني يتبين أن للحديث علتين أخريين هما: تدليس قتادة والحسن، وأيضاً أم الحسن لم يوثقها إلا ابن حبان، لكن روى لها مسلم، وقد ذكر الحديث السيوطي في الدر المنثور فقال (١/٤٦٥): وأخرج الطبراني في الأوسط عن أم سلمة فذكره، فتبين أن الحافظ رحمته الله وهم في الحكم والعزو فقال: «إسناده حسن»، وليس كذلك، كما تقدم

أن له ثلاث علل، أما عزوه لابن ماجه فالأقرب أنه اشتبه عليه بلفظ آخر عند ابن ماجه، كما تقدم في كلام الهيثمي، والله أعلم.

« ■ عند باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت.

■ تكلم الحافظ (٤٠٨/١) على قراءة الحائض والجنب

للقرآن، ثم قال في آخر البحث:

● (واستدل الجمهور على المنع بحديث علي: «كان رسول الله ﷺ

لا يحجبه عن القرآن شيء، ليس الجنب»، رواه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان، وضعف بعضهم بعض رواته، والحق أنه من قبيل الحسن يصلح للحجة، لكن قيل: في الاستدلال به نظر؛ لأنه فعل مجرد، فلا يدل على تحريم ما عداه). اهـ.

الراوي المشار إليه بالتضعيف من بعضهم هو عبد الله بن سلمة، بكسر اللام، المرادي، الكوفي، قال في «التقريب» برقم (٣٣٦٤): صدوق تغير حفظه، من الثانية. رمز له بأهل السنن الأربع، وفي كلامه الذي تقدم نقله نظر، من جهة عدم تحرير الكلام في الحديث سنداً ومتناً ليتم له الاستدلال للجمهور في منع الجنب من قراءة القرآن.

وحاصل النظر من جهة السند أن عبد الله بن سلمة لم ينفرد بالحديث عن علي، فقد تابعه عليه أبو الغريف عبيد الله بن خليفة عند أحمد (١١٠/١)، فقد وصف علي رضي الله عنه وضوء النبي ﷺ، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ توضأ، ثم قرأ شيئاً من القرآن، ثم قال: هذا لمن ليس بجنب، فأما الجنب فلا، ولا آية.

وعبيد الله بن خليفة أبو الغريف، قال في «التقريب» برقم (٤٢٨٦): بفتح المعجمة وآخره فاء، الهمداني، المرادي، الكوفي، صدوق. رمي بالتشيع، من الثالثة س ق.

وقول الحافظ: «في الاستدلال به نظر؛ لأنه مجرد فعل».

هذا البحث من الحافظ على حديث عائشة رضي الله عنها في قصة فاطمة بنت أبي حبيش لما استحضت، يستدل به الحافظ رحمه الله تعالى أن قوله: «ثم توضئي لكل صلاة» من قوله ﷺ، ويرد قول من زعم أنه مدرج، فرواية حماد بن زيد التي ذكرها الحافظ عند النسائي في الصغرى برقم (٣٦٤) بلفظ: «وتوضئي وصلي»، ورواية حماد بن سلمة عند الدارمي برقم (٨٠٦) بلفظ: «وتوضئي وصلي»، وهذا اللفظ مختلف عن

لفظ البخاري، فهو كما تقدم: «ثم توضيء لكل صلاة»، وهذا صريح في تكرار الوضوء لكل صلاة، ولفظ النسائي والدارمي ليس صريحاً وإن قرن الوضوء بالصلاة، فراوية البخاري لا يرد عليها الخلاف، هل يقتضي الأمر التكرار أم لا؛ لأنها صريحة في تكرار الوضوء، إنما الخلاف فيها هل التكرار لكل صلاة مطلقاً، أو لكل صلاة فرض، أو لكل وقت صلاة؟ موضع خلاف، وليس المقصود البحث فيه، وإن كان الأقرب أن المراد صلاة الفرض للوقت؛ لأنها هي المعهودة عند الإطلاق، ولأن سؤالها عن حكم صلاتها للفريضة وهي بهذه الحال، وهو الصلوات الخمس المفروضة، فدل أن المراد لكل وقت صلاة حتى يجيء الوقت الآخر.

أما رواية حماد بن زيد وحماد بن سلمة فهي محتملة؛ لأن الأمر فيها بالوضوء والصلاة أمر مطلق، ثم إن هذا اللفظ عند النسائي والدارمي قد توبع فيه هشام بن عروة شيخ أبي معاوية، فقد تابعه ابن شهاب، كما عند النسائي في الصغرى برقم (٢١٧)، وفي الكبرى برقم (٢٢١) بلفظ: «وإذا كان الآخر فتوضئي وصلّي»، فهي أولى بالذكر وقد وجدت متابعة بلفظ رواية البخاري، وهو ما رواه أبو داود برقم (٢٩٨) من طريق الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ، فذكر خبرها، قال: «ثم اغتسلي ثم توضئي لكل صلاة وصلّي».

وهذا السند فيه خلاف في عروة هذا هل هو ابن الزبير؟ أو عروة المزني؟ فإن كان ابن الزبير فإن حبيباً لم يسمع منه هذا الحديث، وإن كان المزني فهو مجهول، وبكل حال فالسند فيه علتان أخريان وهما: تدليس الأعمش وحبيب، لكن يشهد له الرواية التي تقدمت عند البخاري.

وروى أبو داود برقم (٢٩٧) من طريق آخر ضعيف، وفيه: «والوضوء عند كل صلاة»، فهاتان الروايتان هما الموافقتان لما روى البخاري لفظاً ومعنى، فكان التنصيص عليها أولى من غيرها، والله أعلم.

❦ «» ❦ عند باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض:

■ قال الإمام البخاري: ويذكر عن علي وشريح: إن امرأة جاءت ببينة من بطانة أهلها، ممن يُرضى دينه أنها حاضت ثلاثاً في شهر صدقت. اهـ.

■ قال الحافظ رحمه الله (١/٤٢٥):

• (قوله: (ويذكر عن علي) وصله الدارمي كما سيأتي ورجاله ثقات، وإنما لم يجزم به للتردد في سماع الشعبي من علي). اهـ.

عندي أن هذه العبارة لم تحرر، ولو أنه قال للتردد في سماعه لهذا الأثر من علي أو للخلاف الواقع في سماعه منه، وذلك أنه قد ثبت عند البخاري سماعه منه في الجملة، وقد أخرج في صحيحه عنه خبراً موصولاً إلى النبي ﷺ في كتاب الحدود، باب رجم المحصن، برقم (٦٨١٢) قال: حدثنا آدم، حدثنا شعبة، حدثنا سلمة بن كهيل قال: سمعتُ الشعبي يُحدث عن علي رضي الله عنه حين رجم المرأة يوم الجمعة، وقال: قد رجمتها بسنة رسول الله ﷺ.

فكان مقتضى عبارة الحافظ أن يسوق البخاري هذا الخبر كما ساق هذا الأثر بصيغة التمريض؛ لأن ظاهرها يشمل جميع ما رواه الشعبي عن علي، لكنه كما تقدم متصل عند البخاري، قال جمع من الحفاظ منهم الدارقطني: إن الشعبي لم يسمع عنه غيره. ذكره عنه الحافظ في هذا الموضع من كتاب الحدود، فيكون حاله كحال الحسن عن سمرة، وأنه لم يسمع منه إلا حديث العقيقة كما هو مشهور، وإن كان جاء عنه أخبار

صرح بسماعه لها من سمرة غير حديث العقيقة، وكذا على قول مثل الحسن عن أبي هريرة، وأنه لم يسمع منه إلا حديث: «المُنْتَزَعَاتِ والمُخْتَلَعَاتِ هُنَّ الْمَنَافِقَاتِ»، رواه النسائي برقم (٣٤٩١) قال الحسن: لم أسمع من غير أبي هريرة. قال النسائي عقبه: الحسن لم يسمع من أبي هريرة شيئاً. وقال الحافظ رحمته الله (٤٠٣/٩) في الفتح بعد أن ذكر قول الحسن: وقد تأوله بعضهم على أنه أراد: لم يسمع هذا إلا من حديث أبي هريرة، وهو تكلف، وما المانع أن يكون سمع هذا منه فقط وصار يرسل عنه غير ذلك، فتكون قصته في ذلك كقصته مع سمرة في حديث العقيقة. اهـ.

كتاب التيمم

عند حديث رقم (۳۳۴):

■ قال الحافظ رحمه الله (١/٤٣٣):

• قوله: (فأتى الناس إلى أبي بكر) فيه شكوى المرأة إلى أبيها، وإن كان لها زوج، وكأنهم إنما شكوا إلى أبي بكر لكون النبي ﷺ كان نائماً وكانوا لا يوقظونه). اهـ.

هذا فيه نظر، والأقرب - والله أعلم - أنهم لم يشكوا إلى النبي ﷺ إجلالاً منهم له؛ لأن هذا أمر يتعلق بأهله، فربما حصل له تكدر لخاطره بأبي هو وأمي ﷺ لما عرض لهم من عدم الماء؛ لأنه عليه الصلاة والسلام هو الذي أقام الناس على التماس العقد، فكأنهم رأوا أن المقصود حاصل بالشكاية إلى أبي بكر رضي الله عنه تحصيلاً للمصلحة ودفعاً للمفسدة فكان هو المتعين، والله أعلم.

وقوله: (وكانوا لا يوقظونه) هذا الذي ذكره على سبيل البحث،

صح عن عمران بن حصين رضي الله عنه كما عند البخاري برقم (٣٤٤) ومسلم برقم (١٥٦٣): «وكان النبي ﷺ إذا نام لم يُوقظ حتى يكون هو يستيقظ؛ لأننا لا ندري ما يحدث له في نومه»؛ لأنه - والله أعلم - ربما كان يُوحى إليه في نومه فيقطع الإيقاظ ذلك، بخلاف غيره، ذكره النووي وغيره.

عند باب التيمم للوجه والكفين:

■ قال الحافظ رحمته الله (١/٤٤٤):

• (فإن الأحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهيم وعمار، وما عداهما فضعيف أو مختلف في رفعه ووقفه، والراجح عدم رفعه). اهـ.

في هذا الحصر نظر، وهو أنه لم يصح إلا حديث أبي جهيم وعمار في صفة التيمم، فقد روى أبو داود برقم (٣٣١). بإسناد صحيح عن ابن عمر حديثاً فيه صفة التيمم فقال: حدثنا جعفر بن مسافر، حدثنا عبد الله بن يحيى البرلسي، أخبرنا حيوة بن شريح، عن ابن الهاد قال: إن نافعاً حدثه عن ابن عمر قال: أقبل رسول الله ﷺ من الغائط فلقه رجل عند بئر جمل فسلم عليه، فلم يرد رسول الله ﷺ حتى أقبل على الحائط فوضع يده على الحائط ثم مسح وجهه ويديه، ثم رد رسول الله ﷺ على الرجل السلام.

والحافظ رحمته الله يصحح ما هو أقل حالاً من هذا السند، وهذا موجود في مصنفاته في مواضع عديدة، وفي هذا الحديث بيان صفة التيمم بذكر مسح الوجه واليدين.

تنبيه:

أخرج أبو داود برقم (٣٣٠) عن ابن عمر قبل هذا الحديث عنه حديثاً في صفة التيمم، وفيه ضربتان، وفيه: «فمسح ذراعيه»، وهو حديث لا يصح مرفوعاً، كما نبه على ذلك أبو داود رحمته الله، وقد تكلم الحافظ على هذه الرواية في (١/٤٤٢)، وبيّن أن الصواب وقفه عليه كما عند مالك، ثم قال: والثابت في حديث أبي جهيم أيضاً بلفظ: «يديه» لا «ذراعيه». اهـ. ولم ينبه على هذه الرواية عن ابن عمر في الاختصار على اليدين، وأن الثابت في المرفوع عنه موافق لحديث أبي جهيم رضي الله عنه، والله أعلم.

عند باب الصعيد الطيب وضوء المسلم، يكفيه من الماء:

■ قال الحافظ رحمته الله (١/٤٤٦):

• (قوله: (باب) بالتنوين (الصعيد الطيب وضوء المسلم) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه البزار من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً، وصححه ابن القطان، لكن قال الدارقطني: أن الصواب إرساله. وروى أحمد وأصحاب السنن من طريق أبي قلابة عن عمرو بن بجدان - هو بضم الموحدة وسكون الجيم -، عن أبي ذر نحوه، ولفظه: «إن الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين» وصححه الترمذي وابن حبان والدارقطني. اهـ

الذي عند البزار من هذا الطريق كما في كشف الأستار برقم (٣١٠) بلفظ: «الصعيد وضوء المسلم» ليس فيه الطيب.

والذي يتفق مع ترجمة البخاري حديث أبي ذر الذي ذكره بعد حديث أبي هريرة، لكن ليس باللفظ الذي ساقه، بل بلفظ أبي داود برقم (٣٣٢) من طريق عمرو بن بجدان، عن أبي ذر: «الصعيد الطيب وضوء المسلم»، ثم راجعت فتح الباري لابن رجب فقال رحمته الله (٢/٢٦٠): ما بؤب عليه البخاري من أن الصعيد الطيب وضوء المسلم قد روي عن النبي ﷺ، ولكن إسناده ليس على شرط البخاري، وقد خرّجه الإمام أحمد، وأبو داود، والنسائي، والترمذي من حديث أبي قلابة، عن عمرو بن بجدان، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ قال: «الصعيد الطيب وضوء المسلم»، وفي رواية: «طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين، فإذا وجد الماء فليمسه بشرته، فإن ذلك خير» وقال الترمذي: حسن صحيح. اهـ. ثم ذكر ابن رجب بعده حديث أبي هريرة وتكلم عليه لكن لم يذكر لفظه، والمقصود أن ابن رجب رحمته الله ذكر أن حديث أبي ذر رضي الله عنه هو المتفق مع ترجمة البخاري، كما في رواية أبي داود من جهة وصف الصعيد بالطيب، فكانت هي الأولى بالذكر.

كتاب الصلاة

عند حدیث رقم (۳۵۰):

■ قال الحافظ رحمه الله (١/٤٦٤):

• (والذي يظهر لي وبه تجتمع الأدلة السابقة أن الصلوات فرضت ليلة الإسراء ركعتين ركعتين إلا المغرب، ثم زيدت بعد الهجرة عقب الهجرة إلا الصبح، كما روى ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت: «فرضت صلاة الحضر والسفر ركعتين ركعتين، فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة واطمأن زيد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان، وتركت صلاة الفجر لطول القراءة، وصلاة المغرب لأنها وتر النهار». اهـ. ثم بعد أن استقر فرض الرباعية خفف منها في السفر عند نزول الآية السابقة وهي قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: 101] إلى أن قال: (فعلى هذا المراد بقول عائشة: «فأقرت صلاة السفر»؛ أي: باعتبار ما آل إليه الأمر من التخفيف، لا أنها استمرت مند فرضت، فلا يلزم من ذلك أن القصر عزيمة). اهـ.

وهذا الكلام جميعه فيه نظر، بل هو محاماة للمذهب عفا الله عنه،
والتأويل الذي ذكره مستكره متكلف.

فقوله **رَضِيَ اللَّهُ**: (ثم زيدت بعد الهجرة عقب الهجرة إلا الصبح) يريد أن الزيادة وقعت في صلاتي الحضر والسفر، يدل عليه قوله بعد ذلك: (ثم بعد أن استقر فرض الرباعية خفف منها في السفر عند نزول الآية

السابقة)، ولم يأت بدليل على هذا، بل الأدلة ظاهرة إن لم تكن صريحة في خلاف هذا التأويل، وهو أن الزيادة بعد الهجرة في صلاة الحضر خاصة دون صلاة السفر، وهذا واضح من هذه الرواية التي ذكرها؛ لأنها خصت الزيادة بصلاة الحضر، فكيف يكون معناه الزيادة في صلاة الحضر والسفر؟ يدل على هذا أنها بينت الأمر في صلاة الفجر والمغرب، ولو كان الأمر كذلك في صلاة السفر لنصت على ذلك، كما نصت على هاتين الصلاتين، فقول عائشة رضي الله عنها: «فأقرت صلاة السفر»؛ أي: أنها لم يحصل فيها زيادة بعد ذلك، ولذا عمد الحافظ رحمته الله إلى هذه الكلمة فقال - كما في كلامه المنقول -: (فعلى هذا المراد بقول عائشة: «فأقرت صلاة السفر» أي: باعتبار ما آل عليه الأمر من التخفيف)، وأين هذا في كلامها؟ وهب أن هذا التأويل ينفعه في هذه الرواية، فماذا يصنع بالرواية الأخرى عنها، في هذا الكتاب الذي شرحه، في كتاب مناقب الأنصار برقم (٣٩٣٥) بلفظ: «فرضت الصلاة ركعتين، ثم هاجر النبي ﷺ ففرضت أربعاً، وتركت صلاة السفر على الأولى»، وهذه صريحة لا تحتل أدنى تأويل، وأن صلاة السفر بقيت على الفريضة الأولى لم يزد فيها، وهو ﷺ قد ذكر بعضاً من هذه الرواية في أول هذا البحث، فقال (١/٤٦٤): (وللمصنف في كتاب الهجرة عن طريق معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: «فرضت الصلاة ركعتين، ثم هاجر النبي ﷺ ففرضت أربعاً»). اهـ، ولم يذكر باقي الحديث، وكان الأولى به أن يذكره بتمامه حتى يستوفي الحجة لمنازعه، ولا يحصل تطفيف في كيله لخصمه - عفا الله عنه -، ثم راجعت رواية عائشة عند أحمد (٢٧٢/٦) والحافظ قد نبه على الزيادة التي عند أحمد، ولم يذكر الحديث بتمامه، وفيه من الكلام ما في رواية البخاري التي لم يذكرها بتمامها، قال الإمام أحمد: حدثنا يعقوب، قال: حدثنا أبي، عن ابن إسحاق قال: حدثني صالح بن كيسان، عن

عروة بن الزبير، عن عائشة زوج النبي ﷺ قال: قالت: «كان أول ما افترض على رسول الله ﷺ الصلاة ركعتان ركعتان إلا المغرب، فإنها كانت ثلاثاً، ثم أتم الله الظهر والعصر والعشاء الآخرة أربعاً في الحضر، وأقر الصلاة على فرضها الأول في السفر».

وهذه رواية جيدة قد صرح فيها ابن إسحاق بالتحديث ومخرجها مخرج الصحيح، وهي رواية مبينة ومفصلة لكيفية فرض الصلاة في الحضر والسفر، وأن إتمامها أربعاً إنما هو لصلاة الحضر في الظهر والعصر والعشاء الآخرة، وأنه لم يحصل أنها استقرت الصلاة أربعاً في الحضر والسفر، ثم خفت منها في السفر، كما قال الحافظ، فهي مفسرة وموافقة للروايات الأخرى السابقة، فلا محل لهذا التأويل والتقدير، بل الواجب أن ترد الروايات بعضها إلى بعض ويفسر بعضها بعضاً، هذا عند الاشتباه والإجمال، كيف وهي بينة جميعها وتفسير بعضها للآخر من باب الزيادة في الإيضاح والبيان لا من باب توضيح المشتبه أو تبين المجمل.

ثم رأيت رواية أخرى لحديث عائشة عند أحمد (٢٦٥/٦) نبه عليها ابن رجب في فتح الباري، وفيها: «وكان رسول الله ﷺ إذا سافر صلى الصلاة الأولى إلا المغرب، وإذا أقام زاد مع كل ركعتين ركعتين إلا المغرب؛ لأنها وتر الصبح؛ لأنه يطوّل فيها القراءة»، وإسنادها أجود من طريق ابن إسحاق.

وهذا عام في جميع أسفاره، ولم تذكر أنها كانت في وقت تامة كالحضر، فدلالته مع ما سبق من باب العموم والظهور، والروايات السابقة نص في المسألة، وليس البحث معه في الخلاف في قصر صلاة السفر، هل هي رخصة أو عزيمة، فهذا قد بسطه أهل العلم في موضعه، لكن في خصوص حديث عائشة من جهة هذا التأويل الذي زعم أنه به تجتمع الأدلة، والله أعلم.

وقوله: «لا يؤدي عني إلا رجل من أهل بيتي» هو شيء جاء به أهل الكوفة عن زيد بن شبيب، وهو متهم في الرواية منسوب إلى الرضا، وعامة من بلغ عنه غير أهل بيته، فقد بعث رسول الله ﷺ أسعد بن زرارة

إلى المدينة يدعو الناس إلى الإسلام، ويعلم الأنصار القرآن، ويفقههم في الدين، وبعث العلاء بن الحضرمي إلى البحرين في مثل ذلك، وبعث معاذاً وأبا موسى إلى اليمن، وبعث عتاب بن أسيد إلى مكة، فأين قول من زعم أنه لا يبلغ عنه إلا رجل من أهل بيته. اهـ.

وقد جاء هذا الخبر من طريق آخر عن علي رضي الله عنه رواه عبد الله ابن الإمام أحمد (١/١٥١) قال: حدثنا محمد بن سليمان لؤين، حدثنا محمد بن جابر، عن سماك، عن حنّش، عن علي رضي الله عنه قال: لما نزلت عشر آيات من براءة علي النبي ﷺ، دعا النبي ﷺ أبا بكر رضي الله عنه، فبعثه بها ليقرأها على أهل مكة، ثم دعاني النبي ﷺ فقال لي: «أدرك أبا بكر، حيثما لحقته فخذ الكتاب منه، فاذهب به إلى أهل مكة، فاقرأه عليهم»، فلحقته بالجحفة، فأخذت الكتاب منه، ورجع أبو بكر إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، نزل فيّ شيء؟ قال: «لا، ولكن جبريل جاءني، فقال: لن يؤدي عنك إلا أنت، أو رجل منك».

فهذه اللفظة منكرة كما تقدم في كلام الخطابي رحمته الله، وقد جاءت من طريقين:

الأول: من طريق زيد بن يُثيعة، وزيد هذا قال في «التقريب» برقم (٢١٦٠): بضم التحتانية - وقد تبدل همزة - بعدها مثلة ثم تحتانية ساكنة ثم مهملة، الهمداني، الكوفي، ثقة، مخضرم، من الثانية/ ت ص. اهـ.

وبالنظر في ترجمته في «التهذيب» (١/٦٧٢)، يتبين أنه ليس بهذه المرتبة التي ذكرها ابن حجر، فلم يذكر أحداً وثقه إلا العجلي، فقال: كوفي تابعي ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات» اهـ. ومثل توثيق العجلي وابن حبان لا يرقى إلى هذه المرتبة؛ لما عرف من تساهلها في التوثيق.

وقد ذكره الذهبي في «الميزان» برقم (٣٠٣٢) فقال: ما روى عنه سوى أبي إسحاق. اهـ. وهذا منه إشارة إلى أنه مجهول، ولما ترجم له

في «الكاشف» برقم (١٧٧٦) لم يعتمد هذا التوثيق فقال: وعنه أبو إسحاق فقط. وثق. اهـ. ولم يقل إنه ثقة كما قال الحافظ ابن حجر رحمة الله على الجميع.

والحديث الثاني: عن علي رضي الله عنه ضعيف السند منكر المتن.

محمد بن جابر لا يحتمل منه مثل هذا؛ لضعفه وكثرة خطئه وتخليطه، فخبره المخالف منكر، قال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (٢٢٧/٧) بعدما ساق هذا الخبر: وهذا ضعيف الإسناد ومتمنه فيه نكارة. اهـ.

وطريق زيد بن يشيع السابق قد رواه الإمام أحمد (٧٩/١) من طريق أبي إسحاق عن زيد بن أثير، رجل من همدان، سألنا علياً: بأي شيء بعثت؟ يعني: يوم بعثه النبي ﷺ مع أبي بكر في الحجة، قال: بُعثتُ بأربع: لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة، ولا يطوف بالبيت عريان، ومن كان بينه وبين النبي ﷺ عهد فعهد إلى مدته، ولا يحج المشركون والمسلمون بعد عامهم هذا. اهـ.

وهذا متن خال من تلك اللفظة المنكرة، وإسناده أقوى من الإسناد السابق؛ لأن هذا من روايته عن علي رضي الله عنه وفيه أنه سأل، وذاك من روايته عن أبي بكر رضي الله عنه، وهو منقطع كما تقدم.

ويجول في خاطري أن تلك اللفظة المنكرة التي رواها عن أبي بكر رضي الله عنه ليست من قبل زيد هذا، لكن لعله لم يتثبت في نقلها، فأخذها عن بعض الضعفاء أو الغلاة في التشيع.

ورواه عن أبي بكر مباشرة، وإن ثبت هذا فهذا تدليس شديد، يدل عليه أنه في هذا الطريق رواه عن علي سماعاً بدون هذه الزيادة المنكرة.

والقصد أن الحافظ حسن هذا السند عند أحمد عن أبي بكر رضي الله عنه، وفيه هذه اللفظة المنكرة، أما ما ذكره: «لا يحج بعد العام مشرك ولا

عند حديث رقم (۳۸۰):

■ قال الحافظ رحمه الله (٤٨٩/١):

• (قال ابن المنير: وجه إدخال الصلاة في السفينة في باب الصلاة على الحصر أنهما اشتركا في أن الصلاة عليهما صلاة على غير الأرض، لئلا يتخيل متخيل أن مباشرة الأرض شرط، لقوله في الحديث المشهور؛ يعني: الذي أخرجه أبو داود وغيره: «ترب وجهك»). اهـ.

الصلاة عند البخاري، وأنها صلاة العصر، وسبق للحافظ شرحه في كتاب الإيمان برقم (٤٠)، ولفظه: «وأنه صلى - أول صلاة صلاها - صلاة العصر، وصلى معه قوم، فخرج رجل ممن صلى معه...» الحديث.

فنص على الصلاة، وأن هذا الرجل ممن صلى معه خرج فمر على أهل مسجد وهم راكعون فذكر لهم تحويل القبلة. وأخرجه أيضاً في التفسير برقم (٤٤٨٦) بلفظ: «وإنه صلى أو صلاها صلاة العصر، وصلى معه قوم، فخرج رجل ممن كان صلى معه...» الحديث.

وأخرجه أيضاً في كتاب أخبار الآحاد برقم (٧٢٥٢) بلفظ: «وصلى معه رجل العصر ثم خرج فمر على قوم من الأنصار...» الحديث. فهذه الروايات صريحة في تعيين هذه الصلاة، وأنها صلاة العصر، والعجيب أنه ترك هذه الروايات الصريحة الصحيحة، وأخذ يذكر روايات لا تصح في أنها الظهر.

فما ذكره عند ابن سعد (٢٤١/١) فإنه عنده بلا سند، أما ما ذكره عند البزار عن أنس رضي الله عنه فهي رواية منكرة؛ لأنها من طريق عثمان بن سعد الكاتب، وهو ضعيف، وهي مع ضعفها مخالفة للمحفوظ عن أنس رضي الله عنه عند مسلم أنها الفجر، مع أن الحافظ ضعفها، لكن اكتفى بقوله: فيها ضعف، وكذا ما ذكره عند الطبراني عن أنس رضي الله عنه قال عنها وعن رواية أنس السابقة: «وفي كل منهما ضعف»، والله أعلم.

» عند باب حكُّ البُزاق باليد من المسجد:

■ قال الحافظ رحمته الله (٥٠٨/١):

● (وحديث العرجون رواه أبو داود من حديث جابر). اهـ.

حديث جابر هذا رواه مسلم أيضاً، وهو حديث طويل، ذكره مسلم

هذا الحديث بهذا اللفظ عن حذيفة رضي الله عنه رواه أبو داود في كتاب الأطعمة باب في أكل الثوم، برقم (٣٨٢٤) ولفظه عن حذيفة: أظنُّه عن رسول الله ﷺ قال: «من تفلَّ تَجَاهَ القبلة جاء يوم القيامة تَفْلُهُ بين عينيه، ومن أكل من هذه البَقْلَةِ الخبيثة، فلا يقربنَّ مسجدنا» ثلاثاً. فكان العزو إليه أولى.

عند حدیث رقم (۴۱۵):

■ قال الحافظ رحمه الله (١/٥١٢):

• (وعند أبي داود من حديث عبد الله بن الشخير: «أنه صلى مع النبي ﷺ فبصق تحت قدمه اليسرى، ثم دلّكه بنعله»، إسناده صحيح، وأصله في مسلم). اهـ.

الحديث رواه أبو داود برقم (٤٨٢) عن عبد الله بن الشخير رضي الله عنه، من طريقين وفي أحدهما زيادة على ما في الآخر، وهذا اللفظ الذي ذكره هو مجموع ما في الطريقين، إلا أنه ليس عند أبي داود «أنه صلى مع النبي ﷺ»، بل فيه «أتيت رسول الله ﷺ وهو يصلي»، وهو بهذا القدر الذي ذكره عند مسلم برقم (١٢٣٤) بلفظ: قال: «صليت مع رسول الله ﷺ، فرأيت تنحّ. فدلّكها بنعله»، وعنده من طريق آخر عنه «أنه صلى مع النبي ﷺ قال: فتنحّ فدلّكها بنعله اليسرى».

وبهذا يظهر أن تقييده لتخريج مسلم بقوله: «وأصله في مسلم» يوهم أنه بهذا السياق ليس عنده، وليس كذلك، كما تقدم.

وأهل هذا الفن إذا قالوا أخرجه أبو داود مثلاً وأصله في مسلم فإن المقصود إما أن يكون الحديث طويلاً ورواه مسلم مختصراً، أو في الحديث قصة عند أحدهما دون الآخر، أو غير ذلك مما يكون به هذا التقييد لازماً اصطلاحاً، أما هذا اللفظ الذي ذكره الحافظ فنسبته إلى

مسلم وأبي داود واحدة، بل ربما قيل إنه أمس بلفظ مسلم دون أبي داود، فعزوه إليه دون تقييد بروايته لأصله هو الأولى، والله أعلم.

عند حدیث رقم (۴۱۸):

■ قال الحافظ رحمه الله (١/٥١٤):

• (لأن الحق عند أهل السنة أن الرؤية لا يشترط لها عقلاً عضواً مخصوصاً ولا مقابلة ولا قرب، وإنما تلك أمور عادية يجوز حصول الإدراك مع عدمها عقلاً، ولذلك حكموا بجواز رؤية الله تعالى في الدار الآخرة، خلافاً لأهل البدع لوقوفهم مع العادة). اهـ.

قوله بأن رؤيته سبحانه تكون بلا مقابلة ومواجهة قول باطل، ترده الأدلة من السنة التي هي صريحة في خلاف هذا القول، وقوله إن أهل السنة حكموا بجواز رؤيته على هذه الصفة نسبة باطلة لأهل السنة، وهذا في الحقيقة كلام دخل عليه، فهو من قول الأشاعرة الذين أثبتوا الرؤية على هذه الصفة؛ لأن إنكارها بالكلية مصادم للأدلة، فصانعوا بهذا التأويل الباطل أهل السنة، وإلا فقولهم في الحقيقة موافق لمن نفاها، إذ لا معنى لهذه الرؤية المثبتة ولا حقيقة لها.

ثم بعد هذا الإثبات المزعوم للرؤية يجعلونه قول أهل السنة، وإجماع السلف على خلاف هذا القول، وأن الرؤية لا تكون إلا معاينة ومواجهة، كما هو قول أهل السنة، وإجماع أهل اللغة.

روى ابن بطه في «الإبانة» قال؛ حدثنا ابن الأنباري قال: ثنا أبو القاسم بن سعيد الأنماطي - صاحب المزني - قال: قال لي الشافعي: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥] دلالة على أن أولياءه يرونه يوم القيامة بأبصار وجوههم. اهـ.

فانظر إلى هذا النص الصحيح عن هذا الإمام الذي ينتسب إليه

الحافظ، كيف صرح أنهم يرونه بأبصار وجوههم وهذا هو الحق الواضح، دع عنك ما ذكره الحافظ رحمته الله من قوله: أنه لا يشترط للرؤية عضو مخصوص وأنه سبحانه لا يرى بالعينين اللتين في الوجه.

ثم روى ابن بطه قال: سمعت أبا عمر محمد بن عبد الواحد - صاحب اللغة - يقول: سمعت أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلباً يقول: في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ۝٤٣﴾ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ [الأحزاب: ٤٣، ٤٤] أجمع أهل اللغة أن اللقاء ها هنا لا يكون إلا معاينة ونظراً بالأبصار.

فانظر إلى هذا الإمام في اللغة كيف حكى إجماع أهل اللغة أن اللقاء لا يكون إلا معاينة ونظراً بالأبصار، فإذا كان هذا هو قوله في هذه الآية فكيف يكون قوله في الأخبار المتواترة في رؤيته سبحانه؟ كما ترى الشمس والقمر ليس دونها سحب، بل جاء بلفظ المعاينة: «إنكم ترون ربكم عياناً» رواه البخاري وغيره.

ولو اقترح مقترح أن توصف الرؤية معاينة بأبلغ من هذا لم يستطع فلم يبق إلا التسليم والإذعان أو المكابرة والخذلان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (١٦/ ٨٤): قول هؤلاء: إن الله يرى من غير معاينة ومواجهة. قول انفردوا به دون سائر طوائف الأمة، وجمهور العقلاء على أن فساد هذا معلوم بالضرورة. والأخبار المتواترة عن النبي ﷺ ترد عليهم، كقوله في الأحاديث الصحيحة: «إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس والقمر لا تضارون في رؤيته»، وقوله - لما سأله الناس -: هل نرى ربنا يوم القيامة، قال: «هل ترون الشمس صحوّاً ليس دونها سحب؟» قالوا: نعم. قال: «وهل ترون القمر صحوّاً ليس دونه سحب؟» قالوا: نعم. قال: «فإنكم ترون ربكم كما ترون الشمس

والقمر». فشبه الرؤية بالرؤية، ولم يشبه المرئي بالمرئي، فإن الكاف - حرف التشبيه - دخل على الرؤية. وفي لفظ للبخاري: «يرونه عياناً»، ومعلوم أنا نرى الشمس والقمر عياناً مواجهة، فيجب أن نراه كذلك، وأما رؤية ما لا نعاين ولا نواجه فهذه غير متصورة في العقل، فضلاً عن أن تكون كرؤية الشمس والقمر، ولهذا، صار حُذِّقُهُمْ إلى إنكار الرؤية وقالوا: قولنا هو قول المعتزلة في الباطن، فإنهم فسروا الرؤية بزيادة انكشاف ونحو ذلك مما لا ننازع فيه المعتزلة. اهـ.

فانظر إلى هذا الإمام كيف حكى عن جمهور العقلاء فساد هذا القول، وأنه غير متصور في العقل، وهذا واضح؛ لأنه كيف تكون رؤية بلا جهة من الإنسان، وتكون رؤيةً كما يرى القمر ليلة البدر والشمس صحواً ليس دونها سحاب، والنقول عن السلف في هذا المعنى كثيرة، وهي مثورة في كتب أهل السنة - والله الحمد - والله أعلم.

عند حدیث رقم (۴۵۰):

■ قال الحافظ رحمه الله (١/٥٤٥):

• (وروى البيهقي في الشعب من حديث عائشة نحو حديث عثمان وزاد: قلت: وهذه المساجد التي في الطرق؟ قال: نعم. وللطبراني نحوه من حديث أبي قرصافة وإسنادهما حسن). اهـ.

حديث عائشة رواه البيهقي في شعب الإيمان برقم (٢٦٧٨) من طريق كثير بن عبد الرحمن العامري، حدثني عطاء بن أبي رباح قال: حدثتنا عائشة قالت: سمعتُ النبي ﷺ وهو يقول: «مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ». قالت: فقلتُ: يا نبي الله وهذه المساجد التي تصنع في طريق مكة؟ قال: «وتلك».

وأخرجه البزار من طريق كثير به، كما في كشف الأستار برقم (٤٠٤)، ورواه الطحاوي في شرح مشكل الآثار من هذا الطريق برقم

(١٥٥٦)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/٢) وقال: رواه البزار والطبراني في الأوسط باختصار، وفيه كثير بن عبد الرحمن ضعفه العقيلي، وذكره ابن حبان في «الثقات» اهـ.

ورواه ابن أبي شيبة من هذا الطريق برقم (٣١٥٩)، لكن الذي رأيت فيه من المطبوع لم يذكر فيه جواب النبي ﷺ لها، ولعله سقط على الطابع.

وقد تبين بالنظر في طرقة أن مداره على كثير بن عبد الرحمن العامري، وهو كثير بن أبي كثير، عن عطاء، وهو كثير المؤذن ضعيف، قاله الأزدي والعقيلي، وقال العقيلي في الضعفاء الكبير برقم (١٥٥٤): كثير بن أبي كثير المؤذن عن عطاء ولا يتابع عليه. وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وسكت عنه برقم (٨٦٠)، فبهذا يظهر أن سنده ليس حسناً، كما قال الحافظ حتى على قاعدته رحمته الله؛ لأن مجرد ذكر ابن حبان له في «الثقات» (٣٥٣/٧) لا يعتبر توثيقاً معتبراً عند علماء هذا الشأن، ومنهم الحافظ رحمته الله.

أما حديث أبي قرصافة فقد ذكره الهيثمي في المجمع (٩/٢) بلفظ: «ابنوا المساجد وأخرجوا القمامة منها، فمن بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة» فقال رجل: يا رسول الله وهذه المساجد التي تبنى في الطريق؟ قال: «نعم، وإخراج القمامة منها مهوور الحور العين» رواه الطبراني في الكبير، وفي إسناده مجاهيل.

قال الألباني رحمه الله تعالى في السلسلة الضعيفة برقم (١٦٧٥) - بعد ذكره لهذا الخبر وذكر سنده عند الطبراني - قال رحمه الله تعالى: وهذا إسناد مظلم من دون أبي قرصافة، ليس لهم ذكر في شيء من كتب الرجال حاشا محمد بن الحسن بن قتيبة فإنه حافظ ثقة ثبت، كما في الشذرات (٢٦١/٢). اهـ.

■ قال الحافظ رحمه الله (١/٥٤٦):

■ قال الحافظ رحمه الله (١/٥٤٦):

فإذا كان رسول الله ﷺ يقول هذا عن نفسه فكيف بغيره، وجعل أهل العلم هذا الحديث وما جاء في معناه مبيناً لقوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا

عند حديث رقم (٤٧٧):

■ قال الحافظ رحمه الله ص (١/٥٦٤):

• (قوله: «باب الصلاة في مسجد السوق» ولغير أبي ذر: «مساجد»). موقع الترجمة الإشارة إلى أن الحديث الوارد في الأسواق شر البقاع وأن المساجد خير البقاع كما أخرجه البزار وغيره لا يصح إسناده، ولو صح لم يمنع وضع المسجد في السوق؛ لأن بقعة المسجد حينئذ تكون بقعة خير). اهـ.

في هذا الكلام تنبيهان:

الأول: أن لفظ البزار كما في كشف الأستار عن زوائد البزار
للهيثمي (٨١/٢) برقم (١٢٥٢) قال: حدثنا محمد بن المثنى أبو موسى،
ثنا أبو عامر، ثنا زهير، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن محمد بن
جبير بن مطعم، عن أبيه أن رجلاً قال: يا رسول الله أي البلدان أحب
إلى الله؟ وأي البلدان أبغض إلى الله؟ قال: «لا أدري حتى أسأل
جبريل عليه السلام»، فأتاه فأخبره أن أحب البقاع إلى الله المساجد وأبغض
البقاع إلى الله الأسواق.

قال البزار: لا نعلمه يروى عن جبير بن مطعم إلا بهذا الإسناد. اهـ. وقد ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٧٦/٤)، وقال: ورجال أحمد وأبي يعلى والبزار رجال الصحيح خلا عبد الله بن محمد بن عقيل، وهو حسن الحديث وفيه كلام. اهـ. وهذا اللفظ فيه اختلاف عن اللفظ الذي ذكره الحافظ.

والذي يظهر لي أن كلام الحافظ قصد به اللفظ الآخر عند الطبراني في الأوسط؛ لأنه نفس اللفظ الذي ساقه، لكن الحافظ اختصره، وقد ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٧٦/٤ - ٧٧) وفيه: «خير البقاع بيوت الله في الأرض وشر البقاع الأسواق» قال الهيثمي: وفيه عبيد بن واقد وهو ضعيف. اهـ، وكذلك قال الحافظ في «التقريب» برقم (٤٣٩٩) وبالنظر في ترجمته من «التهذيب» يتبين أنه كذلك. فهذا الطريق بهذا اللفظ هو اللائق بكلام الحافظ رحمته الله.

ثانياً: قول الحافظ «موقع الترجمة... إلخ» وأن البخاري أشار إلى عدم صحة الخبر الذي رواه البزار، فيه نظر؛ لأن هذا الخبر ثبت معناه عند مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه برقم (١٥٢٨) أن رسول الله ﷺ قال: «أحبُّ البلاد إلى الله تعالى مساجدُها، وأبغضُ البلاد إلى الله أسواقُها»، فإما أن يقال الترجمة على وفق الخبر كما يصنع البخاري ذلك كثيراً أو أنه إشارة إلى أن الخبر الوارد في أن الأسواق أبغض البلاد إلى الله لا يعارض الصلاة في المسجد في السوق، ويكون هذا العموم في الأسواق خص منه مساجد الأسواق؛ لأنها بقعة خير، وقد ذكر رحمه الله تعالى في باب الاستلقاء في المسجد، ومد الرجل (١/ ٥٦٣) وهو قبل هذه الترجمة بباب، ذكر حديثاً ظاهره معارض لحديث الباب ثم قال في نهاية البحث: والظاهر أن فعله ﷺ كان لبيان الجواز، وكان ذلك في وقت الاستراحة، لا عند مجتمع الناس لما عرف من عادته من الجلوس بينهم بالوقار التام ﷺ. اهـ. ومثل هذا البحث في أمثال هذه الترجمة وما يذكر فيها من أخبار يقع كثيراً في هذا الشرح العظيم للحافظ ابن حجر فليست هذه الترجمة ببدع أن تكون كذلك، وأن البخاري إن كان حال الترجمة استحضر هذا الخبر فإنه لا يعارض هذا الخبر كما تقدم، والله أعلم.

عند باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره: »

■ قال الحافظ رحمته الله (٥٦٦/١):

• (وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر بلفظ: «إذا صلى أحدكم فلا يشبكن بين أصابعه، فإن التشبيك من الشيطان، وإن أحدكم لا يزال في صلاة ما دام في المسجد حتى يخرج منه» وفي إسناده ضعيف ومجهول) إلى قوله: (والرواية التي فيها النهي عن ذلك ما دام في المسجد ضعيفة - كما قدمنا -، فهي غير معارضة لحديث أبي هريرة كما قال ابن بطلال). اهـ.

حديث أبي هريرة المشار إليه هو حديثه في قصة ذي اليمين، وفيه أنه شبك بين أصابعه بعد ما سلم من ركعتين، الذي في هذا الباب، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره (٥٦٥/١).

وهذه الرواية التي ذكرها الحافظ رواها ابن أبي شيبة برقم (٤٨٢٤): حدثنا وكيع، عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب، عن عمه، عن مولى لأبي سعيد الخدري؛ أنه كان مع أبي سعيد الخدري وهو مع رسول الله ﷺ جالس... الحديث.

وهذا اللفظ بهذا القيد «ما دام في المسجد»، قد جاء معناه من طريق آخر عن أبي هريرة بإسناد صحيح عند ابن خزيمة برقم (٤٣٩) قال: قال أبو القاسم رحمته الله: «إذا توضأ أحدكم في بيته ثم أتى المسجد كان في صلاة حتى يرجع فلا يقل هكذا: وشبك بين أصابعه» فقوله: «حتى يرجع» في معنى قوله: «ما دام في المسجد»، بل ربما كان أبلغ؛ لأنه جعله في صلاة وجعل الغاية إلى رجوعه، وكأن الحافظ رحمته الله لم يطلع على هذه الرواية، وقد سبق في كلام الحافظ أنه أشار إلى اختلاف في حديث كعب هذا وأن بعضهم ضعفه بسبب ذلك، لكن يغني عن هذا

رواية ابن خزيمة من حديث أبي هريرة، ورواه من طريق آخر برقم (٤٤٠) عن ابن عجلان، نا سعيد، عن أبي هريرة، وهذا إسناد حسن؛ لأن محمد بن عجلان بهذه المرتبة، لكن الطريق الأول التي فيها «حتى يرجع» أتم لفظاً وأصح سنداً.

وعلى هذا فيحمل حديث أبي هريرة في النهي عن تشبيك الأصابع على وجه لا يخالف حديث الباب، فالجمع أولى وهنا وجوه من الجمع:

الأول: أن يحمل النهي ما دام قاصداً إلى الصلاة أو منتظراً لها بخلاف ما إذا فرغ منها، كما فعل ﷺ بعدما سلم من ثنتين ظاناً فراغه منها، لكن يرد عليه قوله في الحديث: «حتى يرجع، فلا يقل هكذا: وشبك بين أصابعه».

الثاني: أن التشبيك المنهي عنه إذا كان على وجه العبث، أما إذا كان لأمر عرض فلا كما وقع له ﷺ.

قال ابن رجب رحمه الله (٤٢٢/٣): والظاهر أنه إنما فعله لما غلبه من الهم، فإن ذلك يفعله المهموم كثيراً. اهـ.

الثالث: حمل النهي على التنزيه، وفعله ﷺ على بيان الجواز.

الرابع: أن يكون فعله هذا قبل نهيه عنه، فيكون فعله لذلك على أصل الجواز، ثم نهى عنه بعد ذلك.

الخامس: يحتمل على بُعد أن يقال جواز التشبيك خاص به ﷺ والنهي للأمة، وهذا يسلكه بعض العلماء حينما تضيق عليه الأدلة، لكن فيه نظر ظاهر.

أما البخاري رحمه الله فكأنه لم يثبت عنده النهي فلذا ترجم بباب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، ثم أورد عدة أخبار في الباب تشهد لما ترجم له، كما هي عادته في كثير من التراجم، يذكر الترجمة، بمعنى

الأخبار التي يذكرها، فيكون دالاً على اختياره، وعند توقفه يوردها مورد التساؤل والاستفهام، والله أعلم.

■ عند باب المساجد التي على طرق المدينة والمواضع التي صلى فيها النبي ﷺ:

■ قال الحافظ رحمه الله (١/٥٧١):

• (وفي الترمذي من حديث عمرو بن عوف أن النبي ﷺ صلى في وادي الروحاء وقال: «لقد صلى في هذا المسجد سبعون نبياً»). اهـ.
في هذا العزو نظر، ويغلب على الظن عدم وجوده في الترمذي، وقد ذكره في كنز العمال برقم (٣٤٩٨١)، وعزاه إلى ابن عساكر، عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، عن أبيه عن جده، وذكره في مجمع الزوائد (٣/٢٢٠) بلفظ قريب عن أبي موسى وأنس رضي الله عنهما، والله أعلم، وقد راجعت تحفة الأشراف للحافظ المزي رحمه الله تعالى فلم أره ذكر هذا الخبر.

■ عند باب إثم المار بين يدي المصلي:

حديث أبي جُهيم برقم (٥١٠): «لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه، لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه». قال أبو النضر: لا أدري، أقال أربعين يوماً أو شهراً أو سنة.

■ قال الحافظ رحمه الله في آخر شرح الحديث (١/٥٨٦):

(خامسها: وقع في رواية أبي العباس السراج من طريق الضحاك بن عثمان عن أبي النضر: «لو يعلم المار بين يدي المصلي والمصلي»، فحمله بعضهم على ما إذا قصر المصلي في دفع المار، أو بأن صلى في الشارع، ويحتمل أن يكون قوله: «والمصلي» بفتح اللام؛ أي: بين يدي المصلي من داخل سترته، وهذا أظهر والله أعلم). اهـ.

وهذا الاحتمال الذي جعله الأظهر لا يصح، والصواب هو الاحتمال الذي ذكره عن بعضهم، كما هو صريح الرواية التي عزاها إلى مسند السراج، ولو أن الحافظ تأمل الرواية من نفس الأصل الذي نقل منه لظهر له ذلك، قال أبو العباس بن السراج في مسنده برقم (٣٩١): حدثنا هارون بن عبد الله، ثنا ابن أبي فديك، عن الضحاك بن عثمان، عن أبي النضر، عن بسر بن سعيد، عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لو يعلم المار بين يدي المصلي والمصلي ما عليهما لكان أن يقف أربعين خيراً من أن يمر بين يديه» قال أبو النضر: فلا أدري قال: أربعين يوماً أو شهراً أو سنة. اهـ.

فقوله في الرواية: «ما عليهما» صريح أن المراد بقوله: «المصلي» هو بكسر اللام، وهذه الرواية قد ذكرها ابن رجب في فتح الباري (٩١/٤) قال: خرجه أبو العباس السراج في مسنده، وهذا يوافق رواية ابن عيينة، وهو - أيضاً - وهم. وزيادته: «والمصلي» غير محفوظة أيضاً. اهـ.

فهذا اللفظ في هذه الرواية والذي لم يذكره الحافظ رحمته الله يعين الاحتمال الأول بلا تردد، هذا إذا كانت محفوظة مضبوطة، وإن كانت وهماً كما قال ابن رجب فهذا البحث لا حاجة إليه، والله أعلم.

■ قال الحافظ رحمته الله في ختام الجزء الأول بعدما ذكر عدة الأحاديث التي اشتملت عليها أبواب استقبال القبلة وما معها قال (٥٩٤/١):

(وافقه مسلم على تخريج أصولها سوى حديث أنس: «من استقبل قبلتنا» وحديث ابن عباس في الصلاة في قبل الكعبة، لكن أوضحنا أن مسلماً أخرجه عن ابن عباس عن أسامة، وحديث جابر في الصلاة على الراحلة، وحديث عائشة في قصة الوليدة صاحبة الوشاح، وحديث أبي

هريرة: «رأيت سبعين من أصحاب الصفة»، وحديث ابن عمر «كان المسجد مبنياً باللبن»، وحديث ابن عباس في قصة عمار في بناء المسجد). اهـ.

قول الحافظ: (وحديث جابر) أي: أنه لم يخرج مسلم أصله؛ لأنه استثناه من قوله: «وافقه مسلم على تخريج أصولها سوى حديث... إلخ»، وليس كذلك بل وافقه مسلم على تخريج أصله، فروى حديث جابر من عدة طرق برقم (١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨) ومجموع ما فيها أن يصلي على الراحلة وهو موجه إلى غير القبلة.

وقوله: (وحديث ابن عباس في قصة عمار في بناء المسجد)، الحديث لأبي سعيد وليس لابن عباس رضي الله عنه، لكن لابن عباس رضي الله عنه فيه ذكر كما في رقم (٤٤٧) عن عكرمة: قال لي ابن عباس ولائنه علي: «انطلقا إلى أبي سعيد فاسمعا من حديثه»، فانطلقنا فإذا هو في حائط يصلحه، فأخذ رداءه فاحتبى، ثم أنشأ يحدثنا حتى أتى على ذكر بناء المسجد فقال: ... ثم ذكر الحديث.

والله أعلم

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
* المقدمة	٥
مواضع تحتاج إلى مزيد بحث ونظر	٧
* كتاب بدء الوحي	٩
عند باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ	٩
عند حديث رقم (١)	١٠
عند حديث رقم (٢)	١٠
عند حديث رقم (٣)	١١
عند حديث رقم (٥)	١٣
عند حديث رقم (٦)	١٤
* كتاب الإيمان	١٧
عند حديث رقم (٩)	١٧
عند حديث رقم (١٤)	١٧
عند حديث رقم (١٨)	١٨
عند حديث رقم (٣٣)	٢٠
عند باب الدين يسر، وحديث رقم (٣٩)	٢١
عند حديث رقم (٤٠)	٢٣
عند حديث رقم (٤٤)	٢٤
عند حديث رقم (٤٥)	٢٤

٢٦	عند حديث رقم (٤٦)
٢٦	عند حديث رقم (٤٨)
٣٠	عند حديث رقم (٥٠)
٣٢	عند حديث رقم (٥٢)
٣٣	عند حديث رقم (٥٣)
٣٤	عند خاتمة كتاب الإيمان
٣٥	* كتاب العلم
٣٥	عند باب فضل العلم
٣٦	عند حديث رقم (٦٣)
٣٧	عند حديث رقم (٦٦)
٣٧	عند حديث رقم (٧٢)
٣٨	عند حديث رقم (٧٦)
٣٩	عند حديث رقم (٧٨)
٤٣	عند حديث رقم (٩٢)
٤٣	عند حديث رقم (١٠٦)
٤٤	عند حديث رقم (١١١)
٤٥	عند حديث رقم (١١٤)
٤٦	عند حديث رقم (١١٩)
٤٧	عند حديث رقم (١٢٢)
٤٨	عند حديث رقم (١٢٧)
٤٩	عند حديث رقم (١٢٨)
٥٠	عند خاتمة كتاب العلم
٥١	* كتاب الوضوء
٥١	عند باب ما جاء في الوضوء
٥٣	عند حديث رقم (١٣٥)
٥٤	عند حديث رقم (١٣٦)

٥٦	عند حديث رقم (١٣٨)
٥٧	عند حديث رقم (١٤٢)
٥٧	عند حديث رقم (١٤٦)
٥٨	عند حديث رقم (١٥٦)
٦٠	عند حديث رقم (١٥٩)
٦٠	عند حديث رقم (١٦١)
٦١	عند حديث رقم (١٦٣)
٦٢	عند باب من لم يرَ الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر
٦٣	عند حديث رقم (١٨٣)
٦٥	عند حديث رقم (١٨٥)
٦٧	عند باب استعمال فضل وضوء الناس
٦٧	عند حديث رقم (١٩٨)
٦٨	عند حديث رقم (٢٠١)
٦٩	عند حديث رقم (٢٠٣)
٧٢	عند حديث رقم (٢٠٧)
٧٢	عند باب هل يمضمض من اللبن
٧٣	عند حديث رقم (٢١١)
٧٤	عند باب أبوال الإبل والدواب والغنم ومرايضها
٧٥	عند حديث رقم (٢٣٣)
٧٧	عند باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء
٧٨	عند حديث رقم (٢٤٤)
٧٩	عند حديث رقم (٢٤٥)
٨٠	* كتاب الغسل
٨٠	عند حديث رقم (٢٤٨)
٨١	عند حديث رقم (٢٤٩)
٨٢	عند حديث رقم (٢٦٨)

- ٨٤ عند حديث رقم (٢٨٠)
- ٨٥ عند حديث رقم (٢٨٢)
- ٨٥ عند باب عرق الجنب وأن المسلم لا ينجس، وحديث رقم (٢٨٣) ...
- ٨٧ عند حديث رقم (٢٨٧)
- ٨٩ * كتاب الحيض
- ٨٩ عند حديث رقم (٣٠٢)
- ٩٠ عند باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت
- ٩١ عند حديث رقم (٣٠٦)
- ٩٣ عند باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض
- ٩٥ * كتاب التيمم
- ٩٥ عند حديث رقم (٣٣٤)
- ٩٦ عند باب التيمم للوجه والكفين
- ٩٧ عند باب الصعيد الطيب وضوء المسلم، يكفيه من الماء
- ٩٨ * كتاب الصلاة
- ٩٨ عند حديث رقم (٣٥٠)
- ١٠١ عند باب وجوب الصلاة في الثياب
- ١٠٤ عند حديث رقم (٣٧٥)
- ١٠٤ عند حديث رقم (٣٧٦)
- ١٠٥ عند حديث رقم (٣٨٠)
- ١٠٦ عند حديث رقم (٣٩٩)
- ١٠٧ عند باب حك البزاق باليد من المسجد
- ١٠٨ عند حديث رقم (٤٠٥)
- ١٠٩ عند حديث رقم (٤١٥)
- ١١٠ عند حديث رقم (٤١٨)
- ١١٢ عند حديث رقم (٤٥٠)
- ١١٥ عند حديث رقم (٤٧٧)

- ١١٧ عند باب تشييك الأصابع في المسجد وغيره
- عند باب المساجد التي على طرق المدينة، والمواضع التي صلى فيها النبي ﷺ
- ١١٩ عند باب إثم المار بين يدي المصلي، وحديث رقم (٥١٠)
- ١٢٣ * فهرس الموضوعات

www.alukah.net

إهداء من شبكة الألوكة

شبكة
الألوكة
www.alukah.net



دار ابن الجوزي 8428146



193556

www.alukah.net

إهداء من شبكة الألوكة

شبكة
الألوكة
www.alukah.net

